

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
شعبة: المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وجباية معمقة
عنوان المذكرة:

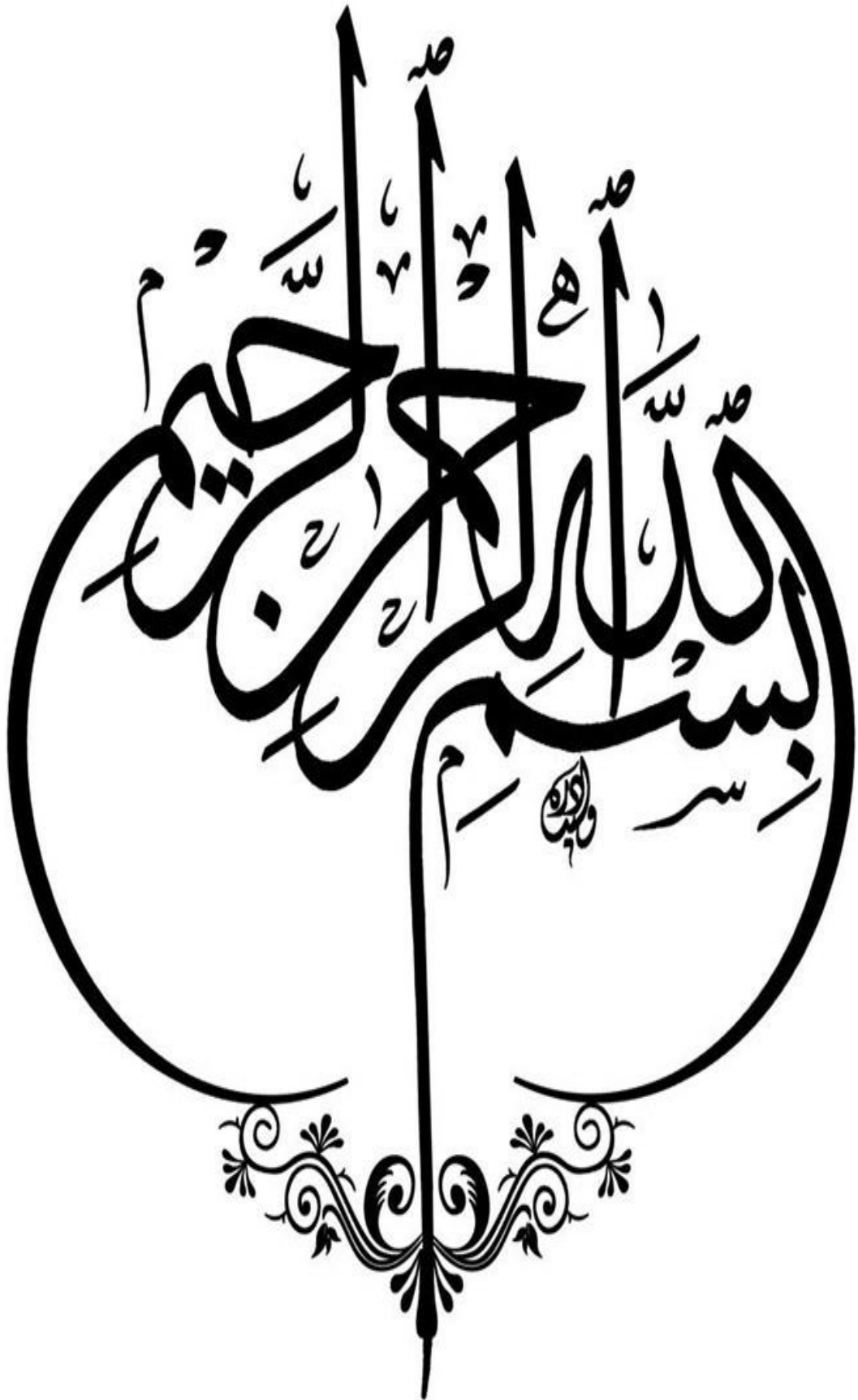
دور الضرائب البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر

إعداد الطالبين: • قبايلي محمد
إشراف الأستاذ: • سيلم حمود
• دراقي الهاشمي محمد الأمين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلالطة رشاد		رئيسا
جايز كريم		مشرفا ومقررا
سيلم حمود		ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023



شكر وعرfan

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة ابراهيم الآية 07

وقال عليه الصلاة والسلام: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بعد بسم الله والشكر لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرfan لكل من قدم لنا يد العون وأخص بالذكر أستاذنا المشرف: "سيلم حمود"، الذي تكرم علينا بقبول الإشراف على هذه المذكرة، كما نقدم جزيل الشكر لكل من ساهم معنا في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد ولكل هؤلاء نقول "دمتم ذخرا لنا وعونا للجميع" وألف شكر وتحية وسلام.



إهداء

إلى من كان معي في كل خطوة بتشجيعه و دعمه.... إلى من كان و لا زال سندي في الحياة....

و الذي لم يبخل علي بكل ما ملك في سبيل نجاحي

أبي الغالي أطل الله في عمره.

إلى من فرحت لفرحي و حزنت لحزني.... و التي ربت و سهرت و كانت خير سند....

أمي الغالية حفظها الله و أطل في عمرها.

إلى نور دري جدي و جدي أطل الله في عمرهما.

إلى كل العائلة و إلى كل من ساهم و شجع في كل خطوة لإنجاز هذا البحث

إلى كل الأهل و الأقارب و الأحبة .

قبايلي محمد



إهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار..... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار....

وكان لي القدوة في كل مشوار.... أطال الله في عمره أدامه لي

أبي الحبيب.....

إلى من ربت وسهرت على راحتني..... إلى من كان دعائها سر نجاحي.....

أمي الغالية أطال الله في عمرها لتتير دربي....

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

دراقي الهاشمي محمد الأمين

مقدمة

مقدمة:

إن التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والحاجة إلى الزيادة في الإنتاجية قصد تلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات، يتعارض ظهور أفكار التنمية المستدامة الرامية إلى استغلال الموارد الطبيعية لتلبية الأجيال الحاضرة مع ضمان نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد. ولأن هذه الموارد تعتبر جزء يجب الحفاظ عليها وضرورة الترشيد في استغلالها، من خلال عدم تجاوز معدلات تجدها في الطبيعة بالنسبة للموارد غير المتجددة، والبحث عن بدائل لها.

إن الأمر لا يتعلق بعملية استغلال الموارد فقط، وإنما بدمج البعد البيئي في كل مرحلة من مراحل النظام الإنتاجي في المؤسسة الاقتصادية، خاصة مع انتشار الوعي البيئي، حيث أن الجمعيات الناشطة في مجال البيئة والمؤسسات الدولية أصبحت طرف من الأطراف ذات المصلحة.

إن مبادرة المؤسسة الاقتصادية بالحوار مع الأطراف ذات المصلحة يضع البيئة كأولوية الأولويات، ولأجل ذلك تحاول المؤسسة الاقتصادية في الجزائر دمج أفكار التنمية المستدامة في عمق أنشطتها بهدف حماية البيئة والحد من ظهور المشكلات البيئية الناتجة عن الإستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية.

هذا التوجيه إنما يتأتى من خلال تدخل الدولة عن طريق سن القوانين والتشريعات البيئية التي تستخدم كوسيلة للحد من الآثار البيئية الغير المرغوبة فيها، إذ تعد الضرائب والرسوم البيئية من وسائل تدخل الدولة لحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال التأثير على توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

إذ أن هذه الضرائب والرسوم تفرض على الأنشطة التي تؤثر بصفة سلبية على البيئة ولذلك فإن الهدف منها ردعي أكثر من ما هو مالي، لجعل المؤسسة الاقتصادية تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال مختلف ردود الأفعال التي تعكس سلوكياتها البيئية. وكون المؤسسة وخاصة الاقتصادية تسعى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية مهما كانت السبل والطرق لذلك، لذا وجب تعديل سلوك هذه الأخيرة بما يضمن حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

وفي ظل هذه الظروف تتبلور معالم إشكالية بحثنا التي سنعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الضرائب والرسوم البيئية في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية؟

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للضرائب والرسوم دور في ترشيد استغلال الموارد للطبيعية من قبل المؤسسة الاقتصادية؟
- هل للضرائب والرسوم دور في الحد من التلوث البيئي الذي تساهم فيه المؤسسة الاقتصادية؟
- ما مدى قابلية المؤسسة الاقتصادية للتعاطي مع المنظومة التشريعية البيئية؟
- ما هي أشكال ردود أفعال المؤسسة الاقتصادية اتجاه البيئة من خلال الضرائب والرسوم البيئية؟

الفرضيات :

بناء على التساؤلات المطروحة سابقا، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

الضرائب والرسوم البيئية لها دور فعال في تحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

أما الفرضيات الفرعية هي:

- الضرائب والرسوم البيئية تساهم في بعث إبداعات بيئية في المؤسسة الاقتصادية.
- الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية تدفع المؤسسة الاقتصادية للترشيد في استغلال الموارد الطبيعية.
- تسديد المؤسسة الاقتصادية لمستحققاتها من الضرائب والرسوم البيئية ناتج عن الوعي البيئي.
- الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث تدفع المؤسسة الاقتصادية نحو التقليل من التلوث البيئي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة التأكد من أن الضرائب والرسوم البيئية وسيلة قانونية تساهم في انخراط المؤسسة الاقتصادية في مسعى التنمية المستدامة، وإظهار مختلف ردود أفعالها اتجاه البيئة، ومن ثم السلوك البيئي ومدى تحسنه من خلال هذه الضرائب والرسوم. وتظهر الأهمية كذلك في التأكد من أن هذه الوسيلة القانونية لها دور في صياغة سياسة بيئة حقيقية تنتهجها المؤسسة الاقتصادية، قد تحقق من خلالها ميزة تنافسية بدلا من الإكتفاء بالمشروعية فقط.

أهداف الدراسة:

إن أهم ما تهدف إليه هذه الدراسة هو:

- تقييم السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال التزامها بتسديد مستحقاتها من الضرائب والرسوم البيئية.
- فهم القيد الذي تمثله الضرائب والرسوم البيئية على مختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية التي لها أضرار على البيئة.
- توضيح أثر الضرائب والرسوم البيئية من حيث الوعاء والحساب والتحصيل.
- معرفة ردود أفعال المؤسسة الاقتصادية اتجاه البيئة من خلال الضرائب والرسوم البيئية.
- إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية في إشراك المؤسسة الاقتصادية لتحقيق البعد البيئي.
- محاولة ربط الحد من الآثار البيئية غير المرغوب فيها بفعالية الضرائب والرسوم البيئية.

منهج الدراسة:

إن طبيعة البحث استدعت استخدام مناهج بحث متعددة، إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والأطر النظرية للإحاطة بمختلف جوانب البحث وفهمها، كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين الضرائب والرسوم البيئية وتوجيه

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، أما الجانب الميداني فقد تم إجراء المقابلة لتحصيل المعطيات والاعتماد على التحليل الوثائقي، فكلاهما يعتبر من أدوات المنهج الوصفي.

حدود الدراسة:

من أجل المعالجة الموضوعية قمنا برسم حدود لهذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

الحدود الزمانية:

تمثلت الفترة الزمانية للدراسة في السنة الحالية 2023 .

الحدود المكانية:

تم اختيار مجموعة من المؤسسات مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات المتواجدة برأس الواد ولاية برج بوعرييج، مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك برأس الواد، محطة نفضال رأس الواد، مؤسسة لافارج اسمنت المسيلة، هذه المؤسسات تم اسقاط الدراسة الميدانية عليها لمعرفة مدى مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الميل الشخصي للبحث في مواضيع لها علاقة بالبيئة و المؤسسة.
- قلة الدراسات حول كيفية مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في تحفيز السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.
- رغبة البحث في موضوع الضرائب والرسوم البيئية.
- البحث في هذا الموضوع وجعله من مواضيع البحث قد يدفع الدولة إلى الاهتمام و التركيز أكثر على هذه الوسيلة القانونية.
- حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى الوعي البيئي يجعلها تساهم في التقليل من الأضرار البيئية.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة هذه لفصلين حيث الفصل الأول تناول الجزء النظري الذي يقدم دراسة نظرية للسلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول الدراسة النظرية للسلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية والمبحث الثاني ماهية الضرائب البيئية.

أما الفصل الثاني تناول الضرائب والرسوم في التشريع الجزائري حيث قسم هذا الأخير إلى مبحثين المبحث الأول انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي أما المبحث الثاني والذي تناول الإطار القانوني للضرائب والرسوم البيئية في التشريع الجزائري. أما الجانب التطبيقي تم التطرق إليه كمطلب ضمن الفصل الثاني والذي تناول دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية كنموذج للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر وذلك بالاعتماد على المقابلة.

الدراسات السابقة :

توجد بعض الدراسات التي تطرقت إلى الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي منها :

الدراسة الأولى: وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، 2007. وقد كان التساؤل الرئيسي فيها هو: ما هي مختلف الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر؟

وكان من أهم نتائجها :

- تطبيق الرسوم بكل صرامة سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الملوثة .
- فعالية وتأثير الجمعيات في حماية البيئة ومواجهة الانتهاكات اليومية يظل ناقصا .
- نظام الحسابات الخاصة المرصودة لحماية البيئة الذي اعتمد حديثا من أجل إيجاد وسائل مالية ثابتة لتمويل عمليات حماية البيئة لا يزال في بداية الطريق ، بفعل الكثير من النقائص التي تعترى هذا النظام .

الدراسة الثانية: مسعودي محمد، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 .

وأوضحت الدراسة كيف أن الجباية البيئية تعتبر أداة اقتصادية للحد من التلوث البيئي .

الدراسة الثالثة: قام بها الباحث السعيد زنات "دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2015-2016 .

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر له آثار سلبية على البيئة حيث فئة من هذه المؤسسات لا تولي إهتماما كبيرا لدمج البعد البيئي في نشاطها .
- الضرائب والرسوم البيئية هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة لتوجيه السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية .
- ضغوطات الأطراف ذات المصلحة الفاعلين في المجال البيئي أدى بهذه المؤسسة إلى امتصاص هذا الضغط من خلال بعض المبادرات و التي تعد قليلة مقارنة بالأضرار التي تلحقها بالبيئة .

الدراسة الرابعة : قامت بها الباحثة سارة بوجمعة " دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي، دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016 .

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

- الضرائب بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة.
- إن الضرائب البيئية لا تؤدي إلى منع التلوث تماما، وإنما تهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الأذى البيئي .
- ضعف مردودية حصيلة الضرائب البيئية مما يضعف فاعليتها في تحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله.

الفصل الأول:

دراسة نظرية للسلوك البيئي

تمهيد :

اعتمدت معظم دول العالم بدرجة أساسية في تحقيقها للأهداف البيئية عل مدخل واحد ألا وهو فرض التشريعات والقوانين البيئية أو ما يطلق عليه الإلزام والتحكم، في هذا الإطار قامت الدول بوضع نظم وتراخيص ومعايير بيئية ملزمة للمنشآت كما فرضت الدول عقوبات عل الغير الملتزمين بيئيا.

ومع إدراك الأجهزة القائمة على شؤون البيئة وحمائتها في تلك الدول للصعوبات والمشكلات التي تشوب أسلوب الإلزام والتحكم، بدأ التحول منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي إلى الاستعانة بما يعرف ب " الأدوات الاقتصادية " وهي أساليب تعتمد على نظام السوق الحر لحماية البيئة . وتعتمدها غالبية الدول في تحقيقها لأهدافها البيئية .

وبذلك أعيد النظر في المؤسسات الاقتصادية التي كان يعتقد أنها تهدف إلى إنتاج السلع وتقديم الخدمات بنوعية معينة وبأسعار محددة نتيجة استخدام عدد من العاملين، حيث أن النظرة الحديثة أصبحت تأخذ أبعادا أكثر تعقيدا وذلك للتأثير المباشر لعوامل البيئة الخارجية وبشكل ملموس يستدعي رعاية الإدارة وانتباهها، خاصة أن هذه العوامل دائمة التقلب وتؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة عند قيامها بمهامها. وأصبح سلوكها بذلك في تقلب وتباين وظهر تقسيم جديد للمؤسسات الاقتصادية وفقا لاستجابتها للبيئة الطبيعية ومدى اهتمامها بها.

وسنتناول في هذا الفصل مبحثين نتعرض في المبحث الأول لماهية السلوك البيئي، أما المبحث الثاني فسنخصصه لعرض ماهية الضرائب البيئية.

المبحث الأول : ماهية السلوك البيئي

ليس من السهل إعطاء مفهوم واحد للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية وذلك راجع إلى اختلاف وجهات نظر الكتاب، ولهذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مجموعة من التعاريف:

المطلب الأول: مفهوم السلوك البيئي

قمنا في هذا المبحث بالتطرق لمفهوم السلوك البيئي بدءا بتمييزه عن السلوك التنظيمي إلى تحديد سبب التسمية ومعالجة مختلف العلوم له، وصولا إلى تعريفه من قبل الخبراء وأخيرا محاولة إعطاء تعريف له.

أولا: مفهوم وطبيعة السلوك التنظيمي:

يشير السلوك التنظيمي إلى ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المنهجية لسلوك العنصر البشري في المنظمات، وتشير نتائج البحوث العلمية وممارسات وآراء خبراء التنظيم إلى أن السلوك التنظيمي هو محصلة التفاعل بين ثلاث مستويات وهي:

- المتغيرات المتعلقة بالفرد.
- المتغيرات المتعلقة بجماعة العمل.
- المتغيرات المتعلقة بالمنظمة كوحدة متكاملة.

ومن أهم المتغيرات التي تحدد سلوك الفرد كمستوى لتحليل الإدراك والشخصية والدوافع والضغوط والقيم، وكذلك فإن سلوك الجماعة يتحدد من خلال طبيعة عملية الاتصال والقيادة وأسلوب اتخاذ القرارات وديناميكيات جماعات العمل الصغيرة في المنظمة، أما سلوك المنظمة كنظام متكامل فيتأثر بعوامل كثيرة من أهمها النوع التكنولوجي المستخدم وطبيعة الإستراتيجية التي يتم الاعتماد عليها وفعالية عمليات التغيير والتطوير التنظيمي.¹

ويرى سيزلاقي ووالس (szilagi et wallace) أن السلوك التنظيمي هو " الاهتمام بدراسة سلوك العاملين بالوحدات التنظيمية المختلفة واتجاهاتهم وميولهم وأدائهم، فالمنظمات والجماعات الرسمية تؤثر في إدراك العاملين ومشاعرهم وتحركاتهم، كما تؤثر البيئة في المنظمات البشرية وأهدافها.....إلخ.

¹ محمد اسماعيل بلال: السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 15.

ويعتقد Mitchell أن مجال السلوك التنظيمي يغطي جانبين رئيسيين هما: أسباب السلوك الإنساني كأفراد وجماعات، وكيفية استخدام هذه المعلومات لمساعدة الأفراد عللاً أن يصبحوا أكثر إنتاجية ورضاء في منظمات العمل.¹

ويحلل Cummings مجال السلوك التنظيمي وأبعاده الرئيسية، ويرى أنها تحتوي على العوامل التالية²:

- التأكيد على تأسيس العلاقات السببية.
- الولاء والتعهد للغير.
- الاهتمام بالفعاليات التنظيمية.
- استخدام البحوث والأساليب العلمية.

كما يرى Davis أن مصطلح السلوك التنظيمي Beauvoir organisationnel يطبق بشكل واسع على تفاعل العنصر البشري من خلال جميع أنواع المنظمات مثل: الأعمال التجارية، الأعمال الحكومية، المدارس، منظمات الخدمات العامة، وأينما يحل الأفراد مشاركين بعضهم البعض في شكل رسمي لتحقيق أهداف معينة لذلك هناك تفاعل الأفراد التقنية والهيكل التنظيمي. كما يضيف Davis أن هذه العناصر الثلاثة تتأثر بالنظام الاجتماعي الخارجي (البيئة العامة)، ويوصف هذا التفاعل للعناصر الأربعة وهي: الأفراد، التقنية، الهيكل التنظيمي، والبيئة العامة بأنه السلوك التنظيمي.

ويعتقد العديلي أن السلوك الإنساني والتنظيمي هو "المحاولة الشاملة لفهم سلوك العاملين في المنظمة أو المنشأة، سواء كانوا أفراد أو جماعات صغيرة أو أفراد كثيرين كوحدة شاملة ومتكاملة، وكذلك تفاعل هذه المنظمة مع بيئتها الخارجية (المؤثرات والعوامل السياسية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والحضارية) ومع سلوك العاملين وما يحملونه من مشاعر واتجاهات ومواقف ودوافع وتوقعات وجهود وقدرات...الخ³.

¹ناصر محمد العديلي: السلوك الإنساني والتنظيمي منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1995، ص 9-11.

²موسى اللوزي: التطور التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 21.

³عبد المعطي محمد عساف: السلوك الإداري في المنظمات المعاصرة، القاهرة، 1994، ص 31.

وبمعنى أدق يعني السلوك الإنساني والتنظيمي تفاعل المتغيرات الإنسانية (سلوك الإنسان) مع المتغيرات التنظيمية (سلوك المنظمة أو مكان العمل والعوامل الأخرى المؤثرة).

والهدف من دراسة السلوك الإنساني والتنظيمي - كمل يرى العديلي - هو تحسين الأداء والإنتاجية والفعالية الإدارية والرضا الوظيفي للعاملين، وذلك لانجاز الأهداف المشتركة والمرغوبة للموظف كفرد وللمنظمة التي يعمل بها سواءا كانت هذه المنظمة حكومي أو خاصة مثل الشركات وغيرها، وذلك لتحقيق أهداف الإقتصادية ككل. وقد أدرجنا هذه المفاهيم لرفع اللبس والخط بينها وبين السلوك البيئي.

ثانيا: التعاريف المقترحة للسلوك البيئي

اعتمدنا خلال دراستنا هذه إلى التسمية " السلوك البيئي " بدل السلوك الذي تطوره المؤسسة في علاقتها المتبادلة مع البيئة لعدة اعتبارات منها حماية البيئة أصبحت ضرورة لا مفر منها على كل المستويات الكلية والجزئية وفي المؤسسات. إضافة إلى أن مصطلح السلوك أصبح متداولاً في الأدبيات الإقتصادية ولم يعد مقتصراً على علم الإجتماع فحسب.

1- تعريف نظم التسيير للسلوك البيئي:

نسعى في هذا الجزء إلى إيجاد وتوضيح تعريف للسلوك البيئي في المؤسسات كل حسب الرؤية الخاصة بها واختلاف الآراء فيما بينها .

1-1 التعريف المقترح في الإستراتيجية:

قليلة هي الإستراتيجيات التي تعالج المشكل مع أن العديد من الكتاب يعالجون مؤسسات حامية للبيئة. إلا أن القلة منهم فقط تتم بإعطاء مفهوم السلوك البيئي في المؤسسات، فيعرف art kleiner ما يسميه المؤسسات الإيكولوجية بأنها تلك المؤسسات التي لها رؤية مسبقة بالقانون تتعلق بقرائن (بدائل) التصنيع ورغبات المستهلكين بخصوص حماية البيئة¹.

¹ Kleiner art: l'écologie commence dans l'atelier , L'expansion hiver, harvard, 1991/1992, P25 .

إلا أن بقية الكتاب يرون بعكس art kleiner أن المؤسسة تأخذ السلوك البيئي على أنه مرتبط بضغوطات الزبائن والمنافسين وليست جديرة بأن يطلق عليها " إيكولوجية "، وأنه لا بد لها من توافر محددات عدة في الأدبيات¹.

1-2- التعريف المقترح في التسويق:

معظم التعاريف المقترحة في التسويق تنطلق من وجهة نظر المستهلك ونظريا يمكن تقسيمها إلى قسمين:

• **الصف الأول:** ينطلق من تعريف المستهلك الأخضر.

• **الصف الثاني:** ينطلق من تعريف المنتج الأخضر بالنسبة إلى المستهلك.

وعموما في الأدبيات يعرف المستهلك الأخضر على أنه " الشخص الذي في سلوكه للشراء يرغب في اقتناء منتجات لها آثار منعدمة أو إيجابية على الأرض (البيئة أو السكان)"². كما يعرف بأنه " الزبون أو المستهلك ذو الوعي البيئي العميق والذي يتعامل بشكل أساسي بالإعتماد على القيم التي يؤمن بها والتي تدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي شركة مشكوك بتوجهها البيئي وليس فقط عدم استهلاك السلع المضرّة بالبيئة " ³.

ولحد الساعة مفهوم المنتج الأخضر لم يلقي اهتماما من طرف الباحثين والقلّة التي تناولت مفهومه عرفته كما يلي: يكون المنتج نظيف إذا كان مصنوع بشكل نظيف، وقابل للرمي بشكل نظيف.⁴

ولكن مفهوم النظافة يتغير في الزمان والمكان وهناك من الأبحاث من تناول الأبعاد المهمة للمستهلك وبخصوص حماية المرسسة للبيئة منهم⁵ COLLINSTROY LISA فعددت الأبعاد في الخمسة نقاط التالية:

- استعمال مواد أعيد تصنيعها في المنتج أو مدى إمكانية تدوير المنتج.
- تخفيض تلوث الهواء والماء.

¹ Emmanuelle Reynaud : Les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille, 1997, p21.

² Evrard Yves , Pras Bernard, Roux Elyette : Market, Etudes et recherches en marketing, Dunod, Paris, 2000, p201

³ تامر البكري: التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2006، ص 252.

⁴ Florida Richard, Davison Derek : Gaining from green management, environmental management systems inside and outside the factory, California management review, 2001, p66.

⁵ Collins Troy Lisa, consumer environmental consciousness, a conceptual framework and exploratory investigation, American Marketing Association, summer 1993, p 106.

- عدم إضافة مواد كيميائية في المنتجات.
- حماية الثروات الطبيعية (التنوع البيولوجي).
- التقليل من استنزاف الثروات الطبيعية.

أما GILLIAN WRIGH و devashish pujani فقد إهتمتا بتحديد مزايا المنتج واقترحا سبعة أبعاد:¹

- المزايا المخصصة في خفض استهلاك المواد الأولية.
- مزايا تدارك (استدراك) التلوث.
- مزايا التفكيك.
- مزايا إعادة الاستعمال.
- مزايا إعادة التدوير.
- مزايا إعادة التصنيع .
- مزايا الاستعمال الوحيد (المفرد).

2- تعريف النظم الاقتصادية للسلوك البيئي في المؤسسات:

2-1- النظرية التقليدية:

في الاقتصاد ينظر لحماية البيئة من زاوية أن المشاكل البيئية و التلوث متداخلين، فالتلوث يعتبر كتدهور اقتصادي خارجي، أين يمكن تعريفه على أنه "تكلفة اجتماعية لا تعوض، بمعنى أنه يتحملها الغير دون أن يكونوا أطراف في المعاملات".

ويترتب على العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسات منتجات لا يتم تسويقها كسلعة ثانية، لأن سعرها لا يعكس الآثار الخارجية لهذه المنتجات، حيث تتأثر بهذه المنتجات بعض المؤسسات الأخرى الذين سيدفعون ثمن هذه الآثار الخارجية بأشكال مختلفة إلى درجة استعدادهم لدفع مبالغ نقدية معينة من أجل التقليل من حدة هذه الآثار.

¹ Devashish Pujari et Gillian Wright : design dimension of greener product, strategy results from a multicast study of companies in Britain and Germany, European Marketing Academy Proceeding,1995, p 957

يتجلى في التعريف السابق مفهومين أساسيين: أي أن احد المتعاملين في خسارة الرفاهية عند قيامه بنشاطه من اجل متعامل آخر. وبالأخص أن هذه الخسارة لا تعوض، وتجدر الإشارة أن الآثار الخارجية تحدث إذا توفر الشرطين التاليين¹ :

• نشاط المؤسسة يجب أن يحدث انخفاض أو تحسين في مستوى الرفاهية بالنسبة للفرد أو مستوى إنتاج مؤسسة أخرى، بمعنى آخر إذا كانت على سبيل المثال دالة الرفاهية أو الإنتاج لفرد أو مؤسسة N تحتوي على متغيرات يقوم بتحديد قيمتها مؤسسة أخرى ولا تراعي تأثير ذلك على المؤسسة N.

• التخفيض أو التحسين في الإنتاج أو الرفاهية يجب أن يكون غير معوض: مسبب الآثار الخارجية والذي يؤثر على رفاهية أو إنتاج الآخرين لا يقوم بدفع أو استلام أي تعويض لنشاطه بقيمة تعادل التكلفة الناتجة عن نشاط الآخرين.

وهنا يتعلق الأمر بتحليل (العائد / التكلفة) فبالنسبة للاقتصاديين والماليين، كل عملية إنتاجية مصدر تلوث ولهذا لابد من إيجاد تسوية بين مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الآثار الخارجية من أجل الوصول إلى الحد الأمثل للتلوث، وحسب هذا التعريف:

- المستوى الأمثل للتلوث لا يندم أبدا.
- الأضرار التي لا تلحق البيئة يمكن تداركها عن طريق المكافأة المالية للضحايا.
- الأجيال القادمة غير مأخوذة في الاعتبار.

بمعنى أن السلوك البيئي في المؤسسة في نظر الاقتصاد بين مجرد عملية حسابية اقتصادية، حتى وإن كان هذا الحساب الاقتصادي فيه تفسير جزء كبير من الظاهرة إلا أنه لا يمكننا تنبيه لوجود جسر من الأدبيات الأخلاقية. وكما ترى الإستراتيجية المتابعة للمدى البعيد للمؤسسة فعالية الأجيال المستقبلية لابد أن تأخذ في الحسبان.

2-2- النظرية الجديدة:

مصطلح التنمية المستدامة يعاكس النظرة الاقتصادية التقليدية، فالأمر هنا يتعلق بملائمة النمو وحماية البيئة فالتنمية المستدامة هنا في مفهومها أوسع وأشمل من مصطلح السلوك البيئي في المؤسسات الذي نحن بصدد دراسته.

¹الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد 26، الكويت، 2004، ص 7.

إذ نجد من خلال مبادئها العشرة تسعى إلى تحقيق ثقافة بيئية تمكن من تبني سلوك بيئي حمائي من خلال :

- الحفاظ على البيئة الطبيعية.
- توظيف البيئة العادية بعيدا عن التلوث.
- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضارية.
- التعريف بالتوازن البيئي.
- حماية البيئة من صيغ التلوث والاستنزاف.
- ربط البيئة الطبيعية بالبيئة المادية والبيئة الثقافية في إطار التوازن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.
- استخدام التكنولوجيا النظيفة.
- توازن تشغيل الموارد لكل من الجيل الحالي والأجيال القادمة.
- ربط الماضي بالحاضر والمستقبل لتحقيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.
- التعريف باليوم العالمي للبيئة 5 يونيو من كل عام وهو اليوم الذي عقد فيه أول مؤتمر دولي للبيئة في السويد في يونيو 1972.

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من المنظور الاقتصادي يعني الاعتماد على التحليل الاقتصادي للتكلفة والعائد مع دمج الاعتبارات البيئية هذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى اعتمادها الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية والبحث في إحلال الموارد الطبيعية الغير المتجددة بالموارد الطبيعية المتجددة، وبالتالي الحد من التلوث البيئي¹.

من وجهة نظر علوم التسيير والعلوم الاقتصادية للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، يمكننا إعطاء مفهوم للسلوك البيئي لهذه المؤسسات. والذي يترجم كل ما يساهم في حماية البيئة، وضرورة توجيه المؤسسة لاستخدام الطاقات المتجددة في الطرق الإنتاجية وتبني المنتجات الخضراء، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة التلوث البيئي.

¹ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي، ترجمة إنجي بنداري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2014، مصر، ص 23.

3- السلوك البيئي من وجهة نظر الجمعيات العالمية:

هناك من الجمعيات التي تتشط في مجال حماية البيئة من اهتم بالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. حيث اختلفت هذه الجمعيات في تعريفها لهذا السلوك، ومن بين هذه الجمعيات نذكر ما يلي :

- **كفاح الطبيعة** : المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نهائي .
- **هيئة 21** : المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة .
- **Lybrand و cooper** : حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني:
 - تمديد عمر المنتجات.
 - خفض كمية أو أضرار النفايات.
 - استعمال مواد مسترجعة.
 - خفض استهلاك الطاقة.
 - خفض المطروحات الجوية (الهوائية) .
 - خفض استهلاك المواد الطبيعية.
- **أصدقاء الأرض** : حماية البيئة من طرف المؤسسة غير موجودة، فالمؤسسة عند قيامها بعملية الإنتاج تنشأ بالضرورة عنه آثار سلبية على البيئة، وفي أي حال من الأحوال فتمويل فعل إيكولوجي (إعادة التشجير) لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.
- **الشركة الوطنية لحماية البيئة** : المؤسسات وحماية البيئة هما مفهومان مرتبطان فعلى كل حال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.

ثالثا/ تعريفنا للسلوك البيئي:

مما سبق نستنتج أنه يقصد بالسلوك البيئي الربط بين النمو الاقتصادي والقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة وبترشيد الاستهلاك والإعلان

عن سلوك جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، بعيدا عن ضغط القواعد والتشريعات. وللوصول إلى تبني سلوك بيئي لأبد من تجميع مفردات إستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال:

- ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية.
- تشجيع الإنتاج بعيدا عن تلوث الهواء، الماء والترربة.
- توليد الوظائف والفرص.
- نمو اقتصادي نظيف.
- أخذ المتغيرات البيئية في الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لطالة أعمار المبتاعات والموارد وتخفيض استهلاك الطاقة.

المطلب الثاني : محددات السلوك البيئي

تمثل البيئة المحيطة بالمؤسسة مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة أو التي يحتمل أن تؤثر على فعالية وكفاءة الأداء التنظيمي إذ قد تمثل فرصة أو قيد. يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، تجمعها جملة من المرتكزات تتمثل فيما يلي¹ :

- التهديد البيئي.
- الفرص البيئية.
- التعقد الفني.
- القدرة البيئية.
- درجة التجانس.
- اختلاف تنوع السوق.
- الاستقرار والتغير.
- عدم التأكد.

¹ فوزي شعبان مذكور، الادارة الاستراتيجية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص70.

وأثناء قيام المؤسسة بوظائفها الأساسية المنوطة لها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن أن ندرجها ضمن صنفين أساسيين: هدف اقتصادي وهدف اجتماعي¹.

يتمثل الهدف الاقتصادي في:

- تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح حتى تتمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها المالية.
 - تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع.
 - عقلنة الإنتاج بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج.
- أما الأهداف الاجتماعية فتتمثل في:
- تحسين مستوى معيشة العمال.
 - ضمان مستوى مقبول من الأجور.
 - توفير التأمينات ومرافق للعمال.
 - إقامة أنماط استهلاكية معينة بالتصرف في العادات الاستهلاكية سواء بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الدعاية والإشهار.

كما وأن للنظرة الجديدة للبيئة تأثير كبير على المؤسسة سواء في تعاملها مع من هم بداخلها أو في التعامل مع المحيط الخارجي، وتختلف الضغوطات التي تؤثر على تبني المؤسسات الاقتصادية لسلوك بيئي معين باختلاف درجة تطور المجتمعات والمعتقدات الاجتماعية، فهناك من يرى بأن التباين بين محددات تتعلق بكل المؤسسة، تنظيمها الإداري وعلاقاتها الاجتماعية إضافة إلى محددات تتعلق بالقيم. وآخرون يرون بأنها تختلف بين محددات اقتصادية وأخرى اجتماعية، وسنتناول في هذا المبحث بعض المحددات التي تؤثر على السلوك البيئي للمؤسسة.

أولا/ ضغوط المتعاملين:

تتعامل المؤسسة خلال نشاطها اليومي مع أطراف عديدة من المتعاملين الاقتصاديين والغير الاقتصاديين، هذا ما يجعلها عرضة لضغوطات عدة، لكنها تحاول أن تتأقلم مع المستجدات من خلال سلوك معين يرضي هؤلاء المتعاملين، هذا ما يجعلها تتوخى الحذر

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الجزائر، 1966، ص31.

أكثر عند رسمها لسياستها الداخلية وبنائها لاستراتيجياتها لحماية البيئة. وعملية تقييم بيئتها الخارجية تعد خطوة مهمة لتحقيق الفعالية في تسيير المؤسسة الاقتصادية. والتي تشير إلى مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال الانسجام الأنسب لمواردها، حيث تتيح عملة التقييم هذه معرفة ما يدور حولها من فرص لاستغلالها وتهديدات أو مخاطر يمكن مواجهتها أو الحد منها.

وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت المؤسسات الاقتصادية تطورات جذرية وسريعة في بيئتها الخارجية، حيث بدأت المجتمعات تولي اهتماما متزايدا في قضايا رقابة التلوث والسلامة والأمان في العمل، والمساواة في التوظيف حيث يتطلب هذا تدخل الدولة لوضع السياسات وسن القوانين والتشريعات التي تؤدي إلى توجيه النشاط الاقتصادي للاهتمام بمثل هذه البقايا ومعالجتها¹.

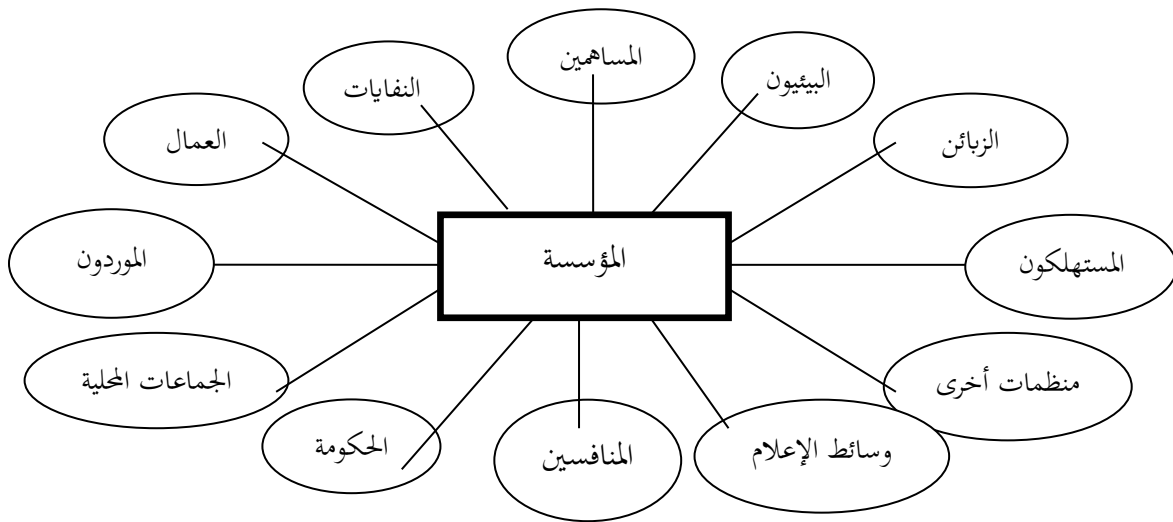
ويشير P. FILHO على وجود ثلاثة مجموعات تعمل ضمن المحيط وهي:

- مجموعة المتغيرات المتعلقة بمحيط المؤسسة الداخلي (عمال، مديرين.....).
- مجموعة المتغيرات على المستوى الوطني (اقتصادية، اجتماعية، سياسية).
- مجموعة المتغيرات التشغيلية الخاصة بكل مؤسسة (الهيئات والتنظيمات الحكومية والإدارية ومؤسسات التوزيع).

والشكل التالي يوضح أهم المتعاملين مع المؤسسة الذين يشكلون ضغوطات بيئية عليها:

¹كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، عمان 2001، ص 29.

الشكل رقم (1): محيط المؤسسة وأهم المتعاملين معها.



Source : Emmanuelle Reynaud, op-cit, p76

1- الضغوطات الحكومية:

تعتبر الضغوطات الحكومية من المحددات الهامة التي لها تأثير على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تستخدم الدولة مختلف الأدوات للضغط على المؤسسة لتأخذ في الحسبان البيئة كمتغير هام، منها الأدوات التنظيمية، الاقتصادية، والمقاربات الطوعية.

1-1- الأدوات التنظيمية:

تعتبر الأدوات التنظيمية ضمان لحماية البيئة، فهي الأداة الرقابية التي تسمح بتأسيس إطار عام لهذه الحماية، تؤسس هذه الأدوات طرق آمنة لحماية البيئة خاصة حالات التلوث الأكثر خطورة. الآليات الرقابية المفروضة من خلال العقوبات التي تتضمنها هذه الأدوات التنظيمية يعطي لها الصبغة الجبرية للتطبيق¹. تستطيع الدولة أن تضغط على المؤسسات الاقتصادية بواسطة التنظيم، فتقوم هذه المؤسسات بالتغيير في سلوكياتها البيئية نحو الأفضل في حماية البيئة، أو تطوير سلوك بيئي منتهج من قبل المؤسسة.

الإبداع البيئي كأحد مظاهر السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية، من بين آثاره أنه يسمح لهذه المؤسسة بتطوير المنتجات، إجراءات الإنتاج وإيجاد منافذ (أسواق) جديدة للمنتجات، فالتنظيم عامل حاث لتطوير الإبداع البيئي، وهناك أربعة حجج لتوضيح هذه الآثار الحاثثة وهيا:

¹ جورج دانيال غالي: تطوير مهنة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 434.

- التلوث الناتج عن المؤسسة يتم من خلال تبذير مواردها الطبيعية، فهو نتيجة للاستخدام الغير الأمثل للموارد، الإبداع البيئي في هذه الحالة ضروري للمؤسسة لإحلالها لمنتجات أخرى أقل تلويث للبيئة.
- التنظيم له دور في الإشارة لتبذير الموارد من قبل المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالمخلفات وإعادة تدويرها، هذه المخلفات القابلة لإعادة التدوير تعتبر مورد لمداخيل إضافية.
- التنظيم له أثر تخفيض التلوث من خلال إلزامية تقديم التقارير المرتبطة بالتلوث الذي يتسبب فيه نشاط المؤسسة.
- التنظيم له دور في زيادة الضغط التنافسي حيث يجب على كل المؤسسات احترام المستوى المسموح به للتلوث.

1-1- الأدوات الاقتصادية:

بالإضافة للأدوات التنظيمية تستطيع الدولة استخدام نوع من آخر من الأدوات تستعمله الحكومات على المؤسسات الاقتصادية للأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي أثناء قيامها بمختلف الأنشطة. إنها الأدوات الاقتصادية، وهناك مقاربتان تناولتا هذه الأدوات وهما مقارنة "بيجو" و "مقاربة" كواز".

أ- مقارنة "بيجو" (Arthur Cecil Pigou):

ويرى بيجو أن الرسوم والإتاوات والإعانات التي تفرضها الدولة على المؤسسات حيث أن الجباية (الرسوم)، وشبه الجباية (الإتاوات)، والإعانات (هي أموال تمنحها الدولة لتشجيع المؤسسات على اعتماد الممارسات النظيفة). تستند إلى مبدأ "الملوث - الدافع" والذي يقضي بضرورة دفع الملوث تكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها، وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات (الرسوم، الإتاوات، الإعانات) وتتدخل باستعمالها من خلال تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين. كما يرى "بيجو" أنه يتم فرض الإتاوات في مجال جمع ومعالجة النفايات، أما الرسوم فهي تستعمل لمحاربة التلوث ويمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات (وهو الإجراء الأكثر تحفيز)، أو تفرض على المنتجات المتأتية من

استعمال أساليب إنتاج ملوثة، كما أن استعمال الإعانات من قبل الدولة يتم بحيطه وحذر بالنظر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها¹.

ب- مقارنة " كواز " (ronald harry coase):

في بحث نشر في مستهل الستينات من القرن الماضي بعنوان "مشكلة التكلفة الإجتماعية" اعترض كواز على الرأي التقليدي القائل بأن مشكلات التلوث تتطلب تدخلا تنظيميا من قبل الحكومات، حيث رأى أنه في ظل ظروف معينة يمكن معالجة مشكلات التلوث وغيرها من التأثيرات الخارجية معالجة كاملة عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية دون الحاجة إلى أي تدخل للسياسات الحكومية على الإطلاق².

وما عرف فيما بعد أن نظرية كواز تحدد الشروط التي بموجبها يمكن أن يحقق التفاوض بين مسبب التلوث وضحايا التلوث المستوى المنشود اجتماعيا من خفض التلوث، نتيجة لتفاوض طوعي بالكامل. وعندما يواجه المتسبب في التلوث لأي قيود قانونية سيحتاج إلى دفع مبلغ لإقناعه بتخفيض انبعاثاته وإلا فلن يكون هناك سبب يحث مسبب التلوث على الموافقة، رغم ذلك إذا كان الضرر الذي يعانيه الضحايا كبيرا فقد يرغبون بشدة دفع هذا المبلغ، وإذا كانت تكاليف خفض التي يتحملها مسبب التلوث منخفضة فقد يوافق أيضا مسبب التلوث على هذا المبلغ، وإذا سلك كلا الطرفين طريق التفاوض سعيا إلى الحصول على أفضل اتفاق ممكن، فستوافق النتيجة تماما مع الحد الاجتماعي الأمثل الذي أشرنا إليه سابقا.

1-2- المقاربات الطوعية:

تترجم المقاربات الطوعية تلك المبادرات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية، والتي تكون نابعة من الوعي البيئي التام، دون أي ضغط تمارسه الدولة بواسطة الأدوات التنظيمية أو الاقتصادية.

ما يمكن أن تستفيد منه المؤسسة الاقتصادية من خلال المبادرات الطوعية:

¹ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، مجل جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 2، حزيران/ يونيو 2013، ص12.

² ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي، ترجمة انجي بنداري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2014، مصر، ص30-31.

- تقادي تكاليف الأدوات التنظيمية والاقتصادية.
- الإستعمال الأفضل للموارد.
- التحريض الحقيقي لإزالة التلوث من خلال البحث عن التميز في السوق والحصول على سمعة جيدة.
- تتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص يمكن أن نذكرها فيما يلي:
- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة.
- تزيد من حافزية المسؤولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية.
- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها فعلى سبيل المثال، هناك عدد كبير من المستهلكين يقبلون على اقتناء سلع المؤسسات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة وعليه فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافئتها من خلال "طلب أخضر" هو في نمو مستمر وسريع.

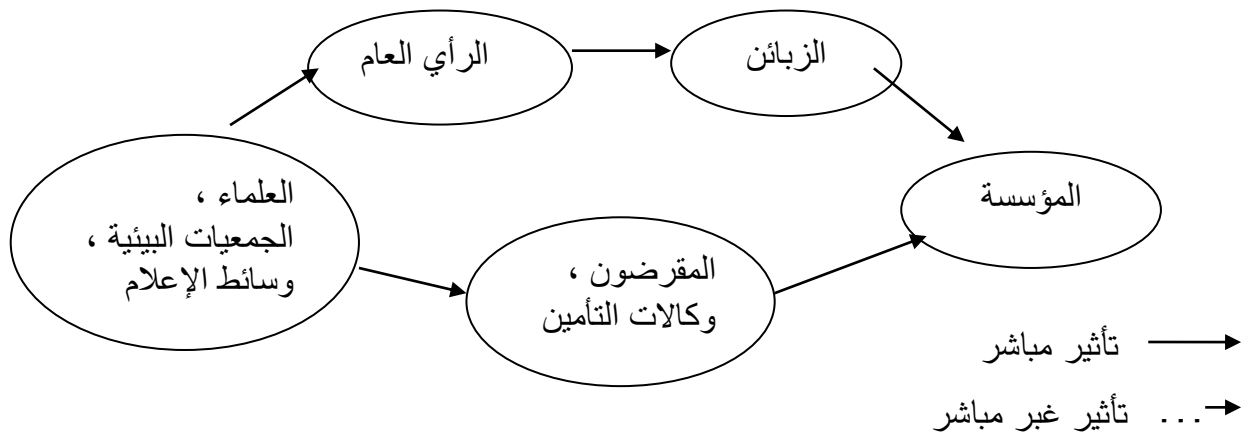
2- متطلبات الأطراف ذات المصلحة:

المؤسسة ومن خلال ممارستها لأنشطتها المختلفة في إطار البيئة التي تعمل فيها، تصادفها بعض المجاميع من الأفراد والجماعات التي تتصف بكونها تمتلك علاقات تفاعلية متباينة الشدة والتأثير بمجمل فاعليتها وفي صيغ وأشكال مختلفة، ومثل هذه المجاميع هم من يطلق عليهم ب (STAKEHOLDERS) الذين تربطهم معها مصلحة مشتركة¹. مع انتشار الوعي البيئي وظهور جمعيات حكومية غير حكومية تنادي لدمج البعد البيئي في مختلف أنشطة هذه المؤسسة في إطار حماية البيئة والحفاظ عليها، زاد ضغط مختلف الأطراف ذات المصلحة (الزبائن، الرأي العام، العلماء والجمعيات البيئية ووسائل الإعلام، المقرضون ووكالات التأمين) بخصوص الجوانب البيئية، وضرورة أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسات الاقتصادية بل ودمجها في ثقافة هذه المؤسسات .

يمكن توضيح الضغوطات التي تمارسها مختلف الأطراف ذات المصلحة التي لها علاقة بالجوانب البيئية من خلال الشكل التالي :

¹أسعد العنزي، محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسة إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص2.

الشكل رقم (2): تأثير الضغوط الخارجية على المؤسسة



Source : Emmanuelle Reynaud : op-cit, p 77

من خلال الشكل نلاحظ بأن الزبائن مثلا لهم أثر مباشر على المؤسسة، في حين يؤثر العلماء والجمعيات البيئية على سلوك المؤسسة بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق تأثيرهم على المقرضين أو الرأي العام ومن ثم الزبائن.

أ /ضغوط الزبائن :

ترتب على تزايد الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها، تغير في أنماط الشراء للمستهلكين (المستهلك الأخضر) وزيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب الأضرار للبيئة، ويطلق البعض مسميات متعددة على تلك المنتجات، مثل المنتج الأخضر. وقد لعبت الجمعيات المختصة في ذلك الدور الكبير وأصبح لها تأثير قوي في أسواق الاستهلاك، وما هو جدير بالذكر، أن تزايد في الوعي البيئي للمستهلكين والذي يتمثل في شرائهم للمنتجات التي لا تسبب أضرار للبيئة، يعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى اهتمام الوحدات الاقتصادية بالقضايا البيئية بطريقة جدية، وذلك بهدف إشباع رغباتهم وحتى لا تتعرض لمخاطر فقدان حصصها السوقية، وقد أوضحت إحدى الدراسات أنه نتيجة لتزايد اهتمام المستهلكين بالقضايا البيئية، فإنهم على استعداد لدفع مبالغ أكبر لشراء منتجات لا تسبب أضرار للبيئة¹.

ويعتبر الزبائن أهم عنصر تتعامل معه المؤسسة، لهذا فهو يشكل أكبر ضغط بالنسبة لها. سواء تعلق الأمر بزبائن المؤسسة أو المستهلكين النهائيين، فإن طلباتهم في مجال

¹ جورج دانيال غالي: تطوير مهنة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 434.

حماية البيئة تبقى في نمو وتطور متزايد. فتبعاً لالتماساتهم تحاول المؤسسة عادة إمدادهم بمنتجات صديقة للبيئة. وفي بعض الدول يقوم بائعو التجزئة بخلق وحدات لتدوير مخلفات الشركة الموردة، من أجل تلبية ولفت انتباه المستهلكين الخضر، الذين يهتمون جداً بحماية بيئتهم. وفي المقابل تعمل الشركة الموردة ما في وسعها للاحتفاظ بمثل هؤلاء الزبائن وحماية مصداقيتهم الخاصة.

ب /ضغوطات الرأي العام:

ناذراً ما يتم التطرق إلى الرأي العام كعامل يمكنه التعبير عن نفسه، إلا أنه حاسم في سيرورة نشر الوعي البيئي. والدراسات أثبتت قيمته من خلال جملة من المشاكل التي بسبب إهمال الاهتمام بالبيئة المحيطة بالمؤسسة، مما أدى إتلاف موارد عدة هي بالنسبة لسكان المنطقة من الأهمية بمكان. فكان لهم أن احتجوا وبشدة من مثل هذه الممارسات، إلى أن تم الاستماع لمشاكلهم وأعطيت الأولوية بعد ذلك للمستثمرين الذين يستثمرون في مجالات متوافقة مع متطلبات حماية البيئة .

لكن لا بد من معرفة أنه لكي يسمع للرأي العام لا يد من اجتماع ثلاث عوامل هي:

- أن يكون لهم درجة معتبرة من الوعي.
- أن يكون لهم نوع من الخبرة أو على الأقل معرفة ولو سطحية بالمشاكل البيئية.
- أن يكون هناك قلق ظاهر تجاه هذه المشاكل.

وضغط الرأي العام هو حلقة المفتاح في سلسلة الضغوطات التي تثقل كاهل المؤسسة، لأن مطالبه لا تعتبر مهمة إلا تحت تأثير مجموعات أخرى أكثر إطلاع .

ج /ضغوطات العلماء ، الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام:

الجماعات البيئية، العلماء ووسائل الإعلام تلعب دوراً هاماً عند الرأي العام. فأهمية الجماعات البيئية تتنامى على مستوى القوة المديرة للمؤسسة، إذ تعتبر في العديد من الدول المؤسسة الأكثر مصداقية عند العامة، حيث يعطيها العامة دور القاضي المنصف من جهة ومن جهة أخرى تقوم بإشهار المؤسسات الملوثة للبيئة من خلال عريضة بالأضرار البيئية، لهذا تحاول المؤسسات الحامية للبيئة تخفيض التأثيرات الضارة وكسب ثقة هذه الجمعيات من أجل بناء صورة صديق للبيئة والتميز عن المنافسين .

كما تمارس ضغوطا متزايدة على المؤسسات الاقتصادية والحكومات، بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار التي تتعرض لها. نتيجة لتزايد الوعي والاهتمام بالقضايا البيئية فإن نشاط بعض الجماعات البيئية التي تهدف إلى حماية البيئة، يمتد إلى الكثير من الدول. وتكمن قوة الجماعات البيئية في الإتحاد معا لتشكل وسيلة ضغط فعالة على الوحدات الاقتصادية والحكومات بخصوص قضايا بيئية معينة.

كما تساهم في توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلى ضرورة حماية البيئة من الممارسات المخلة بها من طرف المؤسسات الاقتصادية وإقامة الدعاوى القضائية في الحالات التي تتطلب ذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن البعض يؤكد على أهمية الدور الايجابي الذي يمكن أن تؤديه تلك الجماعات من أجل المحافظة على البيئة، حيث أن بعضها في السنوات الأخيرة قد تعاون مع بعض المؤسسات الاقتصادية في تنفيذ بحوث مشتركة، لمعالجة التأثيرات السلبية المترتبة على أنشطتها، والمساهمة في تطوير منتجات جديدة بهدف تخفيف التأثيرات الضارة.

أما العلماء ووسائل الإعلام فيشغلان مكان مماثل في آداب التسيير، ووقعهم لدى الرأي العام لا يقل أهمية عن الجمعيات البيئية فالعلماء يعطون معلومات جديدة ويتحدثون عن واقع علمي. ووسائل الإعلام تقوم بإيصال هذه المعطيات للعامة. أي أن لها دورا في نشر الوعي الجماعي بنقلها لمعلومات قد تكون أفلتت منهم ولا يدركونها.

د/ ضغوطات البنوك ووكالات التأمين:

نادرا ما تظهر الضغوط المفروضة من قبل البنوك ووكالات التأمين في الكتابات الإستراتيجية لكنها بدأت تتوسع في الواقع. حيث ظهرت هذه الضغوطات في البداية بالولايات المتحدة بسبب مختلف المعاملات التي تلتزم فيها البنوك ووكالات التأمين بتنظيف المناطق المصابة، وذلك لكونها من جهة تعتبر مسؤولة عن مراقبة إدارة المؤسسات ومن جهة أخرى لأن عقود التأمينات لم تكن واضحة بما يكفي في هذه النقطة .

إذ تحتاج البنوك ومؤسسات الإقراض إلى معلومات بيئية لا توفرها القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك لتقييم المخاطر البيئية التي قد تترتب على منح الائتمان

للغير، حيث أنها قد تتعرض للمخاطر الناتجة عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة هذه المؤسسات، كما في حالة منح ائتمان بضمان عقار ملوث .

أيضا تترتب على تزايد المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها البنوك تعديل في سياستها المتعلقة بمنح الائتمان، فقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على البنوك الأمريكية، أن حوالي 70 بالمائة منها قد غيرت سياستها من أجل تفيدي أي التزامات بيئية محتملة، وأن حوالي 90 بالمائة من طلبات الحصول على قروض قد رفضت بسبب مخاطر بيئية قد تترتب عليها. كما تم وقف 25 بالمائة من القروض الممنوحة بسبب الخوف من الالتزامات البيئية المحتملة¹ .

نظرا لتزايد احتمالات تعرض البنوك ومؤسسات الإقراض لعواقب بيئية سالبة نتيجة مزاولة المؤسسات الاقتصادية لأنشطتها، فإنها تطلب من طالبي الائتمان معلومات تتعلق بخطط المصرفيات الرأسمالية البيئية والتأثيرات البيئية على أرباحها، والقدرة على التعامل مع المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية .

ولهذا السبب تمارس البنوك ومؤسسات التأمين ضغوطات متزايدة على المؤسسات الملوثة وقبل منح أي قرض تطلب جميع البنوك تحقيقا بيئيا عن المصنع. كما يوجد مقرضون يطلبون مراجعة بيئية، فبدون إجراء أو وضع برنامج بيئي لا يمكن لأي مؤسسة أن تحصل على المال. ومن جهتها مؤسسات التأمين جعلت عقودها أكثر قسوة، فبعضها قد ألغت طلبات التعويض عن الخسارة البيئية من أنظمتها وبعضها الآخر قلص تغطيتها للتلوث. وبسبب ضرر تراكم التلوث، وفي إطار الضمان الذي يطلبه يمكن للمؤسسات أن تطلب معلومات عن الظروف الأمنية البيئية .

ثانيا: العوامل المساعدة على السكون الهيكلي للمؤسسة

هناك عدة عوامل تؤثر على السكون الهيكلي للمؤسسة عند إدماجها للعامل البيئي في تسييرها، ومن هذه العوامل نجد تلك المتعلقة بالمؤسسة ككيان، منها عمر المؤسسة، عدد عمالها، تنظيمها الداخلي، كما نجد عوامل تتعلق بالمنتج المصنع من قبلها، كطول دورة الاستثمار والتكنولوجيات المستخدمة .

¹ جورج دانيال غالي ، مرجع سابق ذكره . ص 436

1- عمر المؤسسة :

يعتبر عدد كبير من الباحثين (الذين درسوا مدى الزمن على إدماج البعد البيئي في المؤسسات) أن عمر المؤسسة يعد أول عنصر يفسر درجة اهتمام المؤسسة بالبيئة، وهذا من عدة مداخل :

- كون المؤسسة الحديثة لها قابلية أكبر للتكيف مع المتطلبات البيئية على غرار المؤسسات المسنة .
- المؤسسات المسنة تكوّن مواقف وسلوكيات في إدارة أعمالها، ومع مرور الزمن يصعب تغييرها، عكس المؤسسات الحديثة التي تكون في الغالب مرنة.
- إدماج البعد البيئي في المؤسسات يتطلب تغييرا في المستوى التنظيمي وكذا على مستوى الثقافة. وهذا صعب الحصول عليه في المؤسسات المسنة أكثر.

2- حجم المؤسسة:

تشير الأبحاث والتحقيقات المنجزة على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أنها ترجع أسباب عدم إدماجها للبيئة في خططها التسييرية إلى:

- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها اهتمام قليل عندما يتعلق الأمر بإعطاء صورة محبة للبيئية عن نفسها في السوق، فهي لا تعتبره أولوية بالنسبة لها.
 - أنها ترى بأن أضرارها على البيئة ضئيلة ومحدودة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة .
 - أنها تتميز بهشاشة اقتصادية، إضافة إلى موارد داخلية وخارجية محدودة .
 - أنها تجد صعوبة في التخطيط نتيجة التغير الكبير في القوانين والتشريعات البيئية .
 - عدم قدرتها على التوفيق بين تكاليف حماية البيئة وإيراداتها على المدى الطويل.
- في حين نجد أن المؤسسات الكبيرة تكون أكثر قابلية لإدماج البعد البيئي وانتهاج سلوك بيئي، نظرا لتمييز استثماراتها بكبرها وهدفها البعيد. لكن توافقا مع دراسة أنجزت من سنة 1992 بينت أن العلاقة المتبادلة بين السلوك البيئي وحجم المؤسسة ضعيفة، بمعنى أنه لا علاقة فعلية بين السلوك البيئي وحجم المؤسسة .

3- التنظيم الداخلي للمؤسسة:

الهيكل التنظيمي في المؤسسة يؤثر على سكونها الهيكلي كذلك، فهو يؤثر على درجة تفويض السلطة داخل المؤسسة، ومنه على مستوى مسؤولية الأفراد. وإدماج البعد البيئي في المؤسسة مرهون بشكل كبير بنوع الهيكل التنظيمي المتبنى من قبلها. فالمؤسسة التي تتبنى هيكل تنظيمي هرمي، في إدماجها للبعد البيئي تختلف جذريا عن تلك التي تتبنى هيكل تنظيمي مصفوفاتي أو أفقي. هذا الأخير يسهل التقدم في البداية لكن يجعل عملية الاستمرار في الاستجابة لتطلعات العمال والأطراف الأخرى أصعب. ويصبح بذلك إدماج بنية جديدة خاصة بالبيئة في الهيكل التنظيمي أمر صعب . إضافة إلى عوامل أخرى لا يمكن حصرها كنشاط المؤسسة، نتائجها المالية، جنسيتها... إلخ

ثالثا: الخصائص الشخصية للمسير

الخصائص الفردية للمسير تؤثر بشكل كبير على السلوك البيئي للمؤسسة، لأن له ردودا مباشرة على خياراتها في إدارة الأعمال، فالمدير يشكل عنصرا أساسيا لتطور الثقافة بشكل اجتماعي وسياسي وهو مسؤول من خلال مواقفه، يضع أسلوب جديد، رأي جديد حول المشاكل، قيم جديدة ومعايير جديدة، لبرامج الوقاية من التلوث. كما يساهم في إعداد معايير أخلاقية يسترشد بها الأفراد العاملين في بقية المستويات الإدارية، فإن كانت الغاية تحسين نوعية القرارات البيئية من الناحية الأخلاقية فإن المبادرة يجب أن تكون من المسير أو المدير في التركيز على القيم الأخلاقية داخل المؤسسة، وفي الحالات المثالية فإن المفاهيم الأخلاقية ترتبط بمرتكزات هامة هي: العدالة والعقل والمنطق، وهي في مجموعها قواعد السلوك أو مبادئ الأخلاق العامة. والمؤسسات الناجحة أكثر هي تلك التي تعكس تجند عازم للمسيرين المعننين للموقف الشخصي للمسيرين اتجاه البعد البيئي، وهو الأهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه هذه الأخيرة تعتبر نفسها غالبا كملوثات صغيرة إذ نظرنا إلى جوانبها¹ .

¹ E. Viardot : l'intégration des contraintes de l'environnement naturel dans les choix stratégiques des grandes entreprises chimiques, Thèse de doctorat de gestion, Université de Nice- SophiaAntipolis, 1993, p 277.

عوامل هذه السلوكيات يمكن أن تكون طبيعية أو مكتسبة خلال التجارب أو من خلال برامج التكوين، وفي الحالتين بعض الخصائص الشخصية (للمسير أو صاحب القرار) يمكن أن تكون حاسمة في أمر امتلاك حساسية تجاه إدماج العامل البيئي في المؤسسة، كالموهبة، التجربة الأنشطة الترفيهية، الوضعية العائلية، الاجتماعية، النفسية، السن (الأشخاص الأصغر يكونون محسين أكثر بأهمية وقع نشاط المؤسسة على البيئة)، الثقافة... الخ. إضافة إلى عوامل أخرى تؤثر في عملية اتخاذ قرارات المسير منها :

- مستوى المخاطرة.
- عامل الزمن وتغير الوسط .
- توفر المعلومات.
- المحددات السلوكية .
- الانعكاسات السلبية.
- ترابط البدائل .

فالعلاقة التي تمثلها الثقافة النفعية للإطارات فيما يخص إدماج البعد البيئي توازي في حساسيتها، تطور عجلة المتطلبات الايكولوجية من طرف المسير فهو عنصر هام على مستوى القرارات العائدة للأعمال التي يجب القيام بها فعلا، إذ بتصور أجل للتكيف جد قصير، سيبحث بالأحرى على اكتساب تكنولوجيا التي ستكون حتما الأفضل لكي تسمح له بأن يتأقلم بسرعة مع المعايير، على العكس. إذا يقدر أن له الوقت لاتخاذ أعمال للبحث، سيكون قادرا على تطوير تكنولوجيات خاصة وبالتأكيد فعالة أكثر.

خيارات المسير ستكون أيضا مقيدة من خلال إدراكه للأخطار الايكولوجية على المؤسسة. هذا الإدراك يؤثر على حكمه على التوجيهات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، التي يخضع لها مباشرة السياسة التي تطبق على المؤسسة. فعلى طريقة تصور وتقييم الأخطار تحدد خياراته الهامة، ومقابل من نريد الاحتماء يصبح واضح أن إدراك الخطر يتغلب على الضرر الفعلي .

المطلب الثالث: أنماط السلوك البيئي

كما رأينا في المبحث السابق فإن هناك عدة محددات توجب المؤسسات على انتهاج سياسات تأخذ بعين الاعتبار البيئة كعامل استراتيجي، لكن هذه الأخيرة لا يمكنها تبني سياسة بيئية بين عشية وضحاها وإنما لابد لها من أجل ذلك إتباع سلسلة من الخطوات والإجراءات التي تكفل لها وتسهل عليها إدماج البعد البيئي في سياساتها الإستراتيجية .

ومن المهم أن نعرف بأن لإدماج البعد الإيكولوجي في المؤسسات انعكاسات واضحة على نشاط المؤسسة فمثلا إذا ما تعلق الأمر بترشيد استهلاك مورد ما كالاقتصاد في المياه أو الطاقة المستهلكة أو غيرها يكون عملا سهلا للمؤسسة ويمكنها القيام به لأنه لا يوجب تكاليف إضافية. أما إذا تعلق الأمر بجلب استثمارات أخرى كالمصافي والمرشحات فإن ذلك يصعب من إدماج المؤسسة للعامل البيئي لأن ذلك سيؤثر في أسعار منتجاتها والمساس بذلك في القدرة تنافسية لها .

لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث فهم أنماط السلوكيات البيئية في المؤسسات، بدءا بمقارنتها بالوضعيات القاعدية المختلفة للاقتصاد. ومن ثم ومن خلال انعكاسات إدماجها للعامل البيئي من خلال سياستها الداخلية .

أولاً: الوضعيات القاعدية للاقتصاد

1- التساهل البيئي

تنطلق هذا الوضعية من كون أن البنيات الاقتصادية والسياسية غير قادرة على تحديد مختلف الأخطار والمشكلات البيئية وهي بذلك غير قادرة على الانسجام في العلاقات الدولية. وترتكز هذه الوضعية على أن العمل، الفعالية وقيمة النقود هي الأولويات. فالمؤسسات تركز على الفعالية، المستهلكون يطالبون بعلاقة النوعية بالسعر مع منتجات أقل غلاءً. أما الأداء البيئي فيعتبر خارج نطاق السوق، ويدرج كتكلفة في إطار تجاري حمائي، فهو لا يمثل ميزة تنافسية، وإنما يظهر كانشغال للأنشطة المتعلقة بالإقليم المحلي.

وفي هذه الحالة التجاوزات البيئية تكون كبيرة والنوعية في الحضيض. ويمر الاقتصاد خلالها بأزمة.¹

¹ Swerts-Sporck P. :Déclin du mouvement écologique, le progrès technique, 1/1993, p 38

2- الفعالية البيئية :

هذه الوضعية تعنى بالعودة للتحسن البيئي مع التحسن المستمر والضغط على المنشآت الصناعية بتحسين الأداء البيئي، لكن هنا تستجيب المؤسسات بشكل تقليدي، أي بدون تغيرات معتبرة ولا أنشطة حامية للبيئة، الأمر الذي يؤدي إلى تصدير الأنشطة الملوثة نحو مناطق أقل تطلبا. وتنتج هنا سياسة الوقاية بدل العلاج لتقييم هدف السياسيين والمؤسسات، وغالبا ما تكون هذه الوضعية في المدى المتوسط.¹

3 - تنامي القيم البيئية :

في هذه الوضعية يكون العلماء، العامة، السياسات أكثر تطلبا للتغيرات الجذرية. وذلك بالتعرف على واقع المشاكل البيئية وتجميع أكبر قدر من المعطيات على المستوى المحلي والكلي، ومن ثم تحليلها لتغير أساليب الحياة. ويكون الأشخاص وفق هذه الوضعية أقل تسامحا مع تلوث البيئة، فتسن قوانين وتشريعات بيئية من أجل التغيير السريع. لكن هذه الوضعية تتطلب تعاوننا بين الفاعلين الاقتصاديين. وفق هذه الوضعيات الثلاثة يتم تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات بشكل اقتصاد مصغر. فنجد أن هناك مؤسسات تعتبر إدماج العامل البيئي في المؤسسة كتكلفة وتسلك بذلك سلوكا معاديا لبرامج حماية البيئة ويعتبر سلوكها دفاعيا. كما نجد أن هناك مؤسسات لا تدخل حماية البيئة في سياستها الإستراتيجية ولكن تتجاوب مع التشريعات والقوانين المفروضة في مجال حماية البيئة إرضاء لبعض الضغوطات والمحددات. ويعتبر سلوكها شكلي، في حين نجد أن هناك نوع ثالث من المؤسسات تعترف بأهمية حماية البيئة وتدمج العامل البيئي في بناء استراتيجياتها الداخلية وتتجاوب مع كل التغيرات الحاصلة في مجال حماية البيئة، ويعتبر سلوك هذه الأخيرة حساس. وفيما يلي نعرض مختلف هذه السلوكيات .

ثانيا: التصنيف النظري للسلوك البيئي

يقوم هذا التصنيف أساسا على تحليل وضعية المؤسسة مقارنة بثلاث مستويات للاقتصاد التي تناولناها سابقا. والسلوكيات هي :

¹ Swerts-Sporck P. : op-cit, p39.

1- السلوك الدفاعي تجاه البيئة :

المؤسسة التي تتبنى هذا السلوك تعتبر الطبيعة أو البيئة كمورد. حيث تتبع منطق مالي بحت وذلك بتفضيلها للوفرات الاقتصادية الفورية، وهدفها الوحيد والأسمى هو الربح. أما الاستثمارات البيئية فتعتبرها كتكاليف غير مجدية ومتعارضة مع البعد الاقتصادي. والمشاكل البيئية تدرج ضمن المجال التقني والنظام التسييري يتميز برقابة أقل، وليس للمؤسسة دراية بالتشريعات، سواء كان عمداً أو بدون قصد. كما يضع هذا النوع المؤسسة بعيداً عن الظاهرة البيئية والتي يعتبرها كخطر يهدد المؤسسة، مقتنعين بأن الاهتمام بالبيئة هو ضد الاقتصاد، كما يعتبر بأن البيئة توجب تكاليف غير ضرورية، هذا النوع من السلوك أصبح أقل وجوداً كون المخاطر الناجمة بسبب مخالفة القوانين والتي توجب إنفاقاً غير مخطط له أصبحت في تزايد أكثر فأكثر وأصبحت هذه الوضعية أقل تفهماً من طرف السلطات العامة.

2- السلوك الشكلي اتجاه البيئة:

المؤسسات التي تسلك هذا السلوك هي أكثر وعي وتفتن بالعامل البيئي وبالاحترام الأقل للقوانين، فهي تتبع المعايير المفروضة من طرف القانون، دون الولوج في أكثر مما هو منصوص حتى وإن أمكنها ذلك تقنياً. فهدفها هنا هو الحفاظ على مستوى مثالي من الأرباح مع المحافظة على مشروعيتها. إذا فالاستثمارات المحبة للبيئة مدرجة لديها كتكاليف ضرورية لكن مع وجوب تدنيها وتقليصها، فتعترف بأهمية حماية البيئة على أن لا تتعدى المجال التنظيمي. وهذا يعتبر بداية التقطن والأخذ بعين الاعتبار العامل البيئي عن طريق العلاقات العامة البيئية والإستراتيجية معترفة بالحاجة إلى مخطط أو خطة بيئية. هذا النوع من السلوك يمثل الأغلبية فالإجراءات القانونية وأجهزة الرقابة البيئية تساعد على فرضه على المؤسسات لكن بشكل صاغر كونها لا ترى فيه أية ميزة إستراتيجية.

3- السلوك الحساس تجاه البيئة :

المؤسسة التي تتبنى هذا السلوك تكون مقتنعة بأهمية العامل البيئي وبأن أي مؤسسة لا يمكن أن تكون لها قوة منافسة إلا إذا كانت مستعدة أو توافق الشروط والمعايير الجديدة، ومنه يجب أن يكون هناك تكامل بيئي. وبذلك فإن السلوك الحساس يتمثل في التكامل الاستراتيجي مطبق فعلياً. وهو اختياري من طرف المؤسسة بالإضافة إلى مراجعة بيئية

واستجابة إلى وضع مديرية أين تكون المهمة البيئية لها أولوية وهي التي تضع برنامج التطوير أو النمو، وبالتالي المؤسسة تعتبر البيئة استثمار مرتبط بنوعية الإنتاج وإيجابية المنافسة وهو مدر للأرباح في المدى الطويل .

المؤسسات المتبنية لهذا السلوك قليلة لكن عددها في تطور منتظم، هذا لكون أغلبية المؤسسات تنتمي لمجموعات قوية لديها الوسائل المالية لتأدية المهام وتبني مثل هذا السلوك. ساعية وراء ذلك لتحقيق ثلاثة أهداف:

- هدف تحقيق ربح مثلا: فرص لدخول أسواق جديدة .
- هدف تحسين نوعية المؤسسة أو المجموعة .
- هدف تحسين نوعية المنتجات .

عند تداخل هذه السلوكيات تنتج عنها سلوكيات أخرى فرعية والتي تظهر في التمثيل البياني مثلا قد تجد المؤسسة تتجاوز القوانين ولم تتبين في التمثيل البياني، أما أخرى فقد تكون إيكولوجية لمعالجة صورتها بالمشاركة في الأعمال أو الإعلانات والتظاهرات بدون أن تكون محترمة للمعايير والتشريعات التي تطبق، وهذا النوع نادر لأن المراقبة منظمة أكثر فأكثر.

المبحث الثاني : ماهية الضرائب البيئية

تعدّ الإيرادات الضريبية من أهم مصادر الإيرادات للدولة، فهي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث تم تعريف الضريبة بأنها فريضة إجبارية إلزامية بدون مقابل تفرض على الأفراد والأموال بهدف دعم الإنفاق العام، إلا أنه نتيجة التطور الكبير في المجال الاقتصادي والتكنولوجي ودخول مفاهيم جديدة لم تكن مطروحة من قبل ظهرت قضايا معاصرة في مجال الضرائب بحيث بدأت تأخذ أبعاد جديدة في مجال الضرائب وكذا التشريعات المالية، ومن هذه القضايا مشكلة التلوث التي أصبحت ظاهرة محسوسة، حيث لم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على الضرائب البيئية وتجربة الدولة بتطبيقها وأخيرا تقييم الضرائب البيئية كأداة للحد من التلوث البيئي وذلك عند تجاوزه الحد المسموح به قانونا أي ما يزيد عن المعايير الموضوعة في هذا المجال وذلك من خلال الوقوف على الجوانب النظرية والتطبيقية للضرائب البيئية .

المطلب الأول: تعريف الضرائب البيئية ونشأتها

لقد عرف النظام الضريبي بصفة عامة على أنه "مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة وحسابها ثم تحصيلها"، ومن هذا التعريف يتبين للوهلة الأولى صعوبة إقامة الصلة بين الضريبة والبيئة، غير أن التخلي عن مبدأ عدم التخصيص أصبح ظاهرة متنامية في الأنظمة المالية الحديثة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف : منها هدف حماية البيئة من خطر التلوث، وهذا ما يعرف بالضرائب البيئية، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على الضرائب البيئية وعلى أهدافها ومزاياها ومبادئها وأنواعها.

أولا : نشأة الضرائب البيئية :

في مطلع القرن العشرين، جاء الاقتصادي الإنجليزي آرثر سي بيجو، بضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناء على الضرر المقدر والتي تنبأها الكثير من الاقتصاديين، وتعرف تلك الضريبة بإسم ضريبة بيغوفيان تيمنا باسمه آرثر سي بيجو (1877-1959) الذي كان يعمل بروفيسورا في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في

الفترة 1908 -1944. وفي كتابه اقتصاديات الرفاهة (الذي نشر للمرة الأولى في عام 1920) اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية. وتعرف ضريبة بيغوفيان اليوم باسم رسوم التلوث أو ضريبة التلوث¹، وهي ضرائب تفرض على مفرزي التلوث، وبما أن التكلفة الاجتماعية للتلوث تفوق التكلفة الخاصة للملوث (الواقع أن تكلفة الملوثين سالبة لأنهم يوفرن نقوداً عن طريق التلوث)، فينبغي على الحكومة أن تتدخل بضريبة، فتجعل التلوث أكثر تكلفة للملوث، فإذا صار إنتاج التلوث أكثر تكلفة فإن الملوث سينتج تلوثاً أقل، تضمن الضرائب البيئية أن يواجه الملوثون بالتكاليف الخاصة والاجتماعية لأنشطتهما وفي حال غياب الضرائب البيئية أو أي أداة أخرى لضبط التلوث فإن النشاطات المضرة بالبيئة سوف تتنامى، وعليه فإن الضرائب البيجوفية (taxes Pigouvian) إذن هي مصطلح شامل لكافة الضرائب المصممة لتصحيح عدم كفاءة نظام الأسعار بسبب وجود الآثار الخارجية السلبية².

ثانياً : تعريف الضرائب البيئية

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الضرائب البيئية بأنها : "اقتطاعات إجبارية تقوم بها الدولة من دون مقابل يتم حسابها على وعاء يمثل مصلحة بيئية خاصة"³. كما يمكن تعريفها على أنها: "إلزام الممول جبراً وبصفة نهائية ودون مقابل بمبلغ نفدي، محدد لخزانة الدولة، بقصد حماية البيئة"، أو أنها عبارة عن "اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاماً منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة"⁴. كما يمكن تعريفها بأنها: "حقوق نقدية مقطوعة من طرف الدولة على استخدام البيئية". يمكن أن تكون الدولة بمفهوم هذا التعريف الحكومات المركزية، الحكومات

¹ عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار جريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص165.

² عبد الأمير عبد الحسين شياح، "استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، البحوث العلمية، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 27

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص64

⁴ حمد عبد الباقي، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص86

المحلية أو أي هيئة جماعية عمومية مخولة بذلك. ويتعلق الاستعمال بأي نشاط يؤدي إلى تغيير في البيئة مثل سير سيارة، قطع أشجار، إحداث ضجيج. ويعني أن تكون بدون مقابل أن المزايا الممنوحة من السلطات العمومية للممولين ليست بالضرورة متناسبة مع مبلغ الاقتطاعات. وبهذا نستنتج بأنها الضرائب المفروضة على الملوثين من خلال أنشطتهم الاقتصادية الناتجة عن منتجات ملوثة أو ملوثة، واستخدام تقنيات إنتاجية مضرّة للبيئة .

المطلب الثاني: أهداف ومزايا ومبادئ سياسة الضريبة البيئية

إن للضرائب البيئية أهدافا تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية والاقتصادية على حد سواء، ومزايا تتفرد بها كأداة اقتصادية هدفها الأول الحفاظ على البيئة والتي تعتبر في نفس الوقت مبررا لاستخدامها، بالإضافة إلى حجم هذه الضرائب مقارنة بالنواتج المحلي ومجموع الإيرادات للدول الأوروبية، ومبادئ أساسية تحدد ملامحها كسياسة ضريبية بيئية.

أولا : أهداف الضريبة البيئية:

للضريبة البيئية مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الضريبة البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة .
- تصحيح نقائص السوق إذا أصبحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين، وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة، وتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الإستثمارات غير الملوثة للبيئة .
- الحد من التلوث باعتبار أن الضرائب الكبيرة تؤدي بالمكلف إلى اتجاه نحو التقليل من التلوث وبالتالي التقليل من التكاليف التي تتحملها المنشأة، وبالتالي تخفيض الأسعار¹.
- ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع والعالم وهذا ما نصّت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات

¹ عبد القادر عوينان، "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2008، ص93.

- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم .
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار .
- الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث .
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة .
- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات .
- تحفز أو تشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة .
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها مكلفة جدا¹ .

ثانيا : مزايا الضرائب البيئية

للضرائب البيئية مجموعة من المزايا، من بينها :

- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع. ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية .
 - تحفز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكات الضارة بالبيئة.
 - تحفز المنتجين على الابتكار والإبداع عندما تكون الطاقة،المياه،المواد الأولية والنفايات خاضعة للضرائب .
- وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام قصد تخفيض الضرائب التي يدفعونها، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية.

- تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، وإلى منح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي².

ثالثا : مبادئ سياسة الضريبة البيئية :

في العديد من دول العالم خاصة الدول المتقدمة اعتمدت سياسات بيئية للحد من الملوثات ارتكزت هذه السياسات على مجموعة من المبادئ وهي كالآتي :

¹كمال رزيق،"دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد05 ، ص100 .

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص،172.

- **مبدأ المتسبب يدفع** : أساس فرض الضريبة هو المبدأ العالمي، مبدأ الملوث القائم بالدفع الذي أوصت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في عام 1972 م ويقتضي هذا المبدأ بأن الملوث يجب أن تقطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة. فسعر الضريبة يساوي كلفة تفادي الضرر أو كلفة إزالة الضرر، وقد أقر هذا المبدأ الاتحاد الأوروبي كمبدأ أساسي لسياستها البيئية، وهو حجر الأساس للسياسات البيئية لكافة الدول، واستخدم لكبح استعمال الإعانات المالية التي تتضارب معه وتشوه المنافسة في سوق المنافسة الحرة. لكن هذا لا يمنع من استخدام الإعانات وتوجيهها لحل مشاكل معينة ومؤقتة .
- **مبدأ العبء الجماعي** : تتحمل السلطة العامة التكاليف البيئية للحد من الأضرار البيئية بشكل مباشر أو غير مباشر بدلا من المتسببين للتلوث في حالة عدم إمكانية تحديد المتسبب للتلوث أو في الحالات الطارئة التي يتوجب معالجتها من قبل الدولة.
- **مبدأ الوقاية أو الحيطة** : يعني هذا المبدأ بأن الإجراءات البيئية الحكومية يجب أن توجه لحماية المرتكزات البيئية وإعطائها الأولوية من أجل حماية الوجود البشري وفقا لمبدأ " درهم وقاية خير من قنطار علاج " .
- **مبدأ المشاركة والتعاقد** : تعتبر المسؤولية جماعية ومشاركة للفعاليات الاقتصادية المعنية بتخريب البيئة والإضرار بها، من خلال المشاركة في تخطيط وتنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة للوصول إلى علاقات متوازنة بين الحرية الفردية والحاجات والمصالح الاجتماعية¹.

¹ ربيعة عطا الله السعدي، "الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي"، المجلات الأكاديمية العلمية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، جامعة كربلاء، العراق، العدد 20، 2012، ص 149.

المطلب الثالث : أنواع الضرائب البيئية:

تعددت الضرائب وفقا للمادة التي تخضع لها الضريبة وطبيعة التلوث التي تعاني منه كل دولة وبذلك اختلفت هذه الضرائب من دولة لأخرى، ومن هذه الضرائب نذكر :

- **الضريبة على المنتجات:** هي ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة أي إحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثمة تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعيا¹.

- **ضريبة النفائات أو الانبعاثات (tax Emission):** يفرض هذا النوع من الضرائب على مختلف النشاطات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناجمة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة، ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى أقل تلوثا، وبالتالي فإن جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة .

- **ضريبة الكربون (Tax Carbon):** وهي ضريبة قديمة جدا، وقد تم فرضها لأسباب مالية بحتة وتفرض على أنواع الوقود: البترول، الوقود النفطي، زيت الديزل، الكيروسين، الغاز البترولي السائل، الغاز الطبيعي، فحم الكوك، الفحم .

- **ضريبة النقل (Taxes Transportation):** يتضمن هذا النوع من الضرائب كل من :

أ- **ضريبة على بيع محركات السيارات :** يفرض هذا النوع من الضرائب على استيراد السيارات، وعلى تصنيعها، والغاية منها إقامة التوازن بين الاقتصاد

¹ سعيد عبد العزيز، عثمان شكري رجب العثماني، "اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص430.

والنمو السريع لقيادة السيارات، فقد تمثل نسبة مئوية من سعر البيع، أو تفرض على أساس سعر السيارة أو عمرها .

ب- **ضريبة الكيلومترات على الوقود الاحفوري:** تفرض هذه الضريبة على العربات التي بالديزل، وتفرض كمجموع محدد لكل عشرة كيلو مترات، وتندرج استنادا إلى نوع ووزن السيارة الخاضعة للضريبة.

ت- **ضريبة محركات السيارات:** هي ضريبة على مالك السيارة، تفرض بهدف جعل مالكي السيارات يتحملون جزء من تكلفة إصلاح الطرق، تعتبر هذه الضريبة مبلغ من المال يدفع من أجل حق استخدام الطرق العامة، وعليه فهي ضريبة ثابتة، تفرض كقيمة محددة لمدة معطاة من الزمن، بغض النظر عن المدى الذي تستخدم فيه العربة أو السيارة هذه الطرق، حجم الضريبة يعتمد على نوع السيارة، نوع الوقود، عدد عجلات السيارة.¹

وبالإضافة لهذه الأنواع من الضرائب البيئية يبين الجدول التالي بعض الضرائب البيئية المطبقة في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الجدول رقم (01): نماذج على الضرائب والرسوم البيئية في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الدنمارك	استراليا	ايطاليا
الرسم على المواد الأولية	الرسم على النفايات	الرسم على ضجيج السيارات
الرسم على لوازم المائدة القابلة للرمي	الرسم لحماية طبقة الاوزون وعلى الغازات المركبة	الرسم على إزالة النفايات
الرسم على بعض تعبئات التجزئة	الرسم على ضجيج الطائرات	الرسم على الأكياس البلاستيكية
الرسم على بعض المستحضرات الكلورية	الرسم على رسكلة الزيوت	إتاوات التلوث الفضائي

المصدر : عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص،166.

¹ عبد الأمير عبد الحسين شياح، مرجع سابق، ص: 28،31.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا أن آرثر سي بيجو يعتبر أول من اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية. والتي أصبحت تعرف بالضرائب البيئية أو الخضراء أو الإيكولوجية، والتي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثن للبيئة الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات مضرّة بها، وذلك وفقاً لأهم مبدأ من مبادئ سياسة الضريبة البيئية وهو الملوث الدافع، هذه الوسيلة تعددت أنواعها حيث أن كل دولة قامت بتطبيق مزيج معين من هذه الضرائب وذلك وفقاً لطبيعة التلوث الذي تعاني منه، كما أنها تخضع لإصلاحات مستمرة كغيرها من التشريعات الجبائية. والضرائب البيئية وسيلة كسائر الوسائل لها إيجابيات متعددة مثل العمل على الحفاظ على البيئة وتوفير مناصب عمل وزيادة الإيرادات الجبائية وغيرها أما سلبياتها فنذكر:

التأثير على القدرة التنافسية للمؤسسات وصعوبة تحديد مبلغ الضريبة بصورة دقيقة، توقف المؤسسات عن النشاط وغيرها، وفي الأخير تم تناول الآثار الاقتصادية لهذه الأداة على جوانب مختلفة مثل مستوى الأسعار والقدرة التنافسية... وتقييمها من خلال دراسة مميزاتا وصعوبات تطبيقها كأساس لمكافحة التلوث البيئي من خلال النظريتين: اعتبار الضريبة البيئية كغرامة أي عقوبة مالية ضد التلوث. وأن الموارد المتأتية من الضرائب البيئية تستغل في محو آثار التلوث البيئي وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة في شتى المجالات.

الفصل الثاني:

الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه

السلوك البيئي

تمهيد :

إن قيام الحماية البيئية بدورها الذي أنشئت من أجله وهو حماية البيئة من أشكال التلوث المختلفة، يمر بإيجاد الطرق المثلى لتفعيلها، بدءاً بتحديد وعاء فرض هذا النوع من الضريبة بشكل دقيق لكونه أمر حساس في تحديد مصدر التلوث وكبح جماحه في إحداث التلوث، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على إعطاء نتيجة مفصلية ألا وهي حماية البيئة وعدم التركيز على ضرورة جعلها مورد مالي بالدرجة الأولى. إذ لهذا السبب تتدخل الدولة بواسطة الضرائب والرسوم البيئية لتوجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات، ونقصد بهذا، كيف أن ضغط هذه الضرائب والرسوم يجعل المؤسسة الاقتصادية تعيد نظرها في التلوث البيئي عموماً، والتي تساهم في خلقه بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى ضرورة الرشد في استغلال الموارد الطبيعية. سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة انعكاسات تطبيق الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: الجانب الردعي والتحفيزي للضرائب البيئية

أولا : التحفيزات الجبائية للمؤسسة الاقتصادية على السلوك البيئي :

تهدف إلى تشجيع الأنشطة التي لا تضر بالبيئة، عن طريق استخدام تكنولوجيا صديقة لها، وتأخذ عدة أشكال على سبيل المثال إعفاء التثبيات المستعملة لعمليات الإنتاج والتي لا تضر بالبيئة¹.

- الحوافز والإعفاءات الجبائية :

يتضمن النظام الجبائي البيئي بالإضافة إلى الضرائب والرسوم والحوافز والإعفاءات والتي لها الأثر البالغ في تحفيز النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب أو التلاعب، لكن منح الحوافز والإعفاءات الضريبية يؤدي إلى حدوث استجابة تلقائية من لدن أصحاب المشاريع ودافع لاستخدام تكنولوجيات وتقنيات حديثة صديقة للبيئة وهناك أشكال متنوعة للإعفاءات وهي كالآتي:

1- الإعفاء الدائم : هو من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية و هذا التمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها .

2- الإعفاء المؤقت: وهو الذي يكون لمدة محددة كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية لمدة محددة كأن تكون لخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عند اكتساب تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة فضلا عن مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة للبيئة .

4- الحوافز الجبائية: كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة والصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى وذلك

¹بوعزة عبد القادر، عامر الحاج دحو: "الجبابة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 24، العدد 108، 2018، ص362 .

بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة .

- الحوافز الجبائية في مجال الحد من التلوث :

وتتمثل في مجموعة من الإجراءات لغرض حماية البيئة من التلوث، وتشمل:

- الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء قطاع خاص لحماية البيئة، وقد تكون في صورة إعفاء كلي أو جزئي من الضرائب على الأرباح، الإعفاء من حقوق التسجيل، أو الاستبعاد من فرض أو تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

- الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع القطاعات الصناعية على التجهيز بمعدات للحد من التلوث¹ .

- بمعنى آخر تستفيد كل مؤسسة تحترم شروط معايير الحفاظ على البيئة. من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، كالمؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الإحتباس الحراري، والتقليص من التلوث بكل أشكاله. ويستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة، ويحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية.

من أجل تخفيف الضغط على الشريط الساحلي وفي إطار التشجيع والعمل على النقل وتحويل المؤسسات الصناعية القائمة والتي يعد نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية، وكذا السهر على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل، عمد المشرع من خلال قانون المالية لسنة 2004 إلى التخفيض من قيمة مبلغ الضريبة المطبقة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها المتعمقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى ولايات الجنوب بنسبة 20% أما المؤسسة على مستوى ولايات الهضاب العليا فتستفيد من تخفيض قدره 15 % وهذا لمدة أقصاها 5 سنوات².

¹ بوعزة عبد القادر و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 363.

² بن حبيب عبدالرزاق، بن عزة محمد، دور الجبائية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث / دراسة تحليلية لنموذج الجبائية البيئية في الجزائر، جامعة قاصدي مراح ورقلة، 2012، ص154.

في البعض من دول أوروبا، خاصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، تم الاعتماد على تحفيزات مالية وجبائية من خلالها يمكن حث المؤسسة الاقتصادية على السلوك البيئي، من بين هذه التحفيزات نجد الاعتماد على الإهلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث، بالإضافة إلى تخفيض الرسم TVA على السلع والأنشطة الأقل ضررا على البيئة . فبالنسبة لوسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة لم يتم اللجوء إليها إلا حديثا، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم البيئية إذا امتثلت المؤسسة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث¹.

ثانيا : الإجراءات الجبائية الردعية

يتوجب حسب اعتقادنا ما يلي :

- تكييف الرسوم البيئية الحالية لتتلاءم مع التطبيق الفعلي لمبدأ الملوث الدافع ، وهذا من خلال التحكم في تقنيات القياس المباشر للتلوث، لكي تكون الرسوم البيئية متناسبة مع حجم التلوث المنبعث.
- تأسيس رسم على الضوضاء أو بالأحرى على مصادرها، وهذا للحيلولة دون استفحالها، ولا سيما في الأوساط الحضرية .
- الإهتمام بفرض رسوم بيئية على المنتجات الملوثة .
- العمل على تصميم ضرائب بيئية تمس الانبعاثات الملوثة مباشرة ، كما هو الحال في الدول المتطورة .
- إنشاء رسم على إنتاج واستيراد الأسمدة و مختلف المبيدات الكيميائية .
- تقييد حركة المرور بالسيارات داخل المدن الكبيرة المكتظة بالسكان، عن طريق فرض رسم الدخول لوسط المدن، وهذا بغية التشجيع على استعمال وسائل النقل العمومي والحد من الضوضاء والتلوث الجوي .
- فرض اقتطاعات بيئية على الورق و ما شابه² .

¹ ابن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 155 .

² محمد مسعودي، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2014، ص 71، ص 72 .

المطلب الثاني: استخدام الضريبة البيئية لتغيير السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

أولاً: تقييم فعالية الجباية البيئية في التقليل من التلوث

إن تقدير مدى فعالية الجباية البيئية في حث المؤسسات الاقتصادية والأفراد على الحفاظ على البيئة يجب أن ينتقل من النظرة التقليدية التي مفادها تساوي الضريبة البيئية ونفقات التدمير البيئي الحدية بمعايير أكثر عقلانية أهمها:

- تأثير الضرائب على التلوث البيئي.

- مقارنة معدل الضريبة بتكاليف تقليل التلوث الحدية .

وفي الجزائر يعتبر قانون المالية لسنة 1992 أول قانون تطرق إلى تأسيس الرسوم البيئية من خلال الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وتلتها ترسانة من الرسوم الأخرى التي تعتبر الهدف الأساسي منها حماية البيئة من أشكال التلوث البيئي. وإنما تفعيل الجباية البيئية في مكافحة التلوث إنما يتم إذا ما حسن اختيارها وتطبيقها على أرض الواقع فيجب أن تكون أداة كفيلة بردع الملوث أيا كانت طبيعته (فرداً أو مؤسسة) على إحداث التلوث بمختلف أشكاله .

لكن السؤال المطروح هل الذي يدفع الضريبة هو من يتسبب في التلوث حقيقة ؟ أم المستهلك الذي يتلقى المادة الاستهلاكية من المنتج هو من يدفع الضريبة باعتبار أن المنتج يقوم بدمج الضريبة في سعر المادة الاستهلاكية ؟

وهنا يظهر الغموض الذي يكتنف تعريف مبدأ الملوث يدفع، الذي يجب أن يكون له مفهوم دقيق بضوابط يجعل من الضريبة البيئية رادعا حقيقيا للملوث وليس نسبيا في ذلك . كما أن الجزائر اعتمدت نظاما ضريبيا بيئيا شمل العديد من الضرائب البيئية ومختلف القطاعات ومنها مجالات النفايات الصلبة والقطاعات الصناعية، الانبعاثات الجوية، وعلى العموم فإن التشريع الجزائري في مجال حماية البيئة أصبح يواكب التطورات الحاصلة في العالم، ولكن المنتبج لأثر هذه الضرائب يرى بأن مفعولها لا يزال ضعيف ومحدود على أرض الواقع بدليل التقارير الخاصة التي تفيد بتزايد التلوث في مختلف القطاعات. يذكر أن

ثمة حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية يتم فرزها كل سنة في الجزائر، بحيث تقدر كمية نفايات الزئبق المخزون بأزيد من مليون طن فيما تم تخزين حوالي 450 ألف طن لحوالي 20 عاما في منطقة الغزوات بوهران. ويتم تخزين هذه النفايات الخطرة حاليا بطريقة غير لائقة. كما أن أهم مواقع إنتاج النفايات توجد في ست ولايات حيث 95 % منها تركيزها هناك. ويوجد نصف النفايات الخطرة، حوالي مليون طن، في عشر ولايات إلى الشرق فيما ثلثها في الغرب مع بعضها في المنطقة الوسطى. وتقدر الخسائر المالية المتعمقة بصيانة المخازن بحوالي 60 مليون دولار أي 0.15 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي الخام¹.

1 - الصعوبات التي تحول دون انتشار الضرائب البيئية في الدول النامية:

رغم اهتمام الاقتصاديين بدراسة و تحليل الضرائب البيئية فإنها لا زالت أداة استثنائية في سياسات حماية البيئة و بصفة خاصة في الدول النامية، فمن بين المشاكل و الصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيقها نذكر ما يلي:

- اختلاف أهداف الاقتصاديين عن أهداف السياسيين، ففي حين يرى الاقتصاديون أن أهداف السياسة البيئية مثلها مثل أي سياسة رشيدة، هي تحقيق الكفاءة (تعظيم المنافع) وتحقيق الفعالية (أي اختيار أقل الطرق والأساليب نفقة لتحقيق هدف معين)، فإن السياسيين يضعون في اعتبارهم عوامل أخرى كحجم المعلومات المطلوبة ومدى سهولة الحصول عليها، يسر و ملائمة تطبيقها، تقبل المجتمع و المؤسسات لها، هذه العوامل قد تضعف من ميلهم للإدارة الضريبية .

- صعوبة تحديد سعر الضريبة المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق المستوى الأمثل للتلوث، فلكي يتم تحديد هذا السعر يجب تحديد التكلفة الخارجية للتلوث، والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، و يواجه تقرير تلك التكلفة العديد من الصعوبات، يتعمق بعضها باختيار نماذج التقرير الملائمة والبعض الآخر يتعمق بصعوبة حصر التكاليف الخارجية و تحديد نطاقها وإيجاد أسس موضوعية لقياسها .

¹ ابن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق ذكره، ص162.

- غياب الاهتمام لدى الأجيال الحالية للتوسع في فرض الضرائب البيئية، لأنها تؤدي إلى خسارة في مستوى رفاهيتهم، حتى ولو كانت تحقق مكاسب في الموارد الطبيعية للأجيال القادمة و حمايتها من الآثار الخطيرة للتلوث.

- انخفاض الوعي الضريبي بصفة خاصة في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة خاصة إذا كانت ذات أسعار مرتفعة سوف يخلق حافز لدى الأفراد والمنشآت للتهرب الضريبي، و ربما قد يتم التخلص من الملوثات و النفايات بطريقة غير قانونية تؤدي إلى زيادة الأضرار البيئية .

- البيروقراطية المهيمنة على المؤسسات والهيئات الإدارية، خاصة في حالة غياب الوعي البيئي لدى الإدارات.

- تشير الآثار التوزيعية للضرائب البيئية تعقيدات تصعب فرص تطبيقها فمن المتوقع أن يصاحب فرض الضريبة البيئية ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية، بحيث قد يكون ارتفاع السعر غير مقبول اقتصاديا واجتماعيا .

2 - أبرز الانتقادات الموجهة للضرائب البيئية :

يمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي توجه للضرائب البيئية في النقاط التالية:

- إحداث آثار سلبية على مؤسسات الدول التي تفرض فيها الضرائب البيئية مقارنة بالدول الأخرى التي لا تطبق فيها، والذي سيؤثر على قدرة الشركات القائمة على المنافسة سواء في الأسواق الدولية أو المحلية، فهذه الشركات تتحمل أعباء ضريبية إضافية لا تتحملها الشركات النظيرة في الدول الأخرى

- عدم تماثل ملوثات البيئة، مما يصعب تقدير حجم الضرائب البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب في التلوث

- قد تؤدي الضرائب البيئية إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، وهو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، وإلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.

- يتطلب تطبيق الجباية البيئية خبرات ومهارات متنوعة، وهذا أمر يصعب توافره في الدول النامية .

- ظاهرة التهرب الضريبي والغش الضريبي، والتي تحد من مساهمة الجباية في حماية البيئة بصفة خاصة .

- تتنافى أساليب الدعم والإعانات مع مبدأ الملوث الدافع نظرا لتكريسها للحق في التلوث الذي يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة .

ثانيا : حماية البيئة من خلال الضرائب البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تعتمد أنشطة صديقة للبيئة، من خلال الضغط الممارس من وراء فرض الضريبة البيئية على مختلف الأنشطة الملوثة. توجه المؤسسة يكون في الاعتماد على تقديم منتجات صديقة للبيئة، العمل بتجهيزات من شأنها تخفيض الانبعاثات للغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، الاعتماد على مدخلات إنتاجية نظيفة....وغيرها. إذن فكرة الجباية البيئية التي تعتبر الضريبة البيئية جزءا منها، تركز على نقل جزء من العبء الجبائي نحو الأنشطة الملوثة، فمثلا إخضاع الأنشطة التي تعتمد على الطاقات الناضبة وإعادة توجيه الإيرادات المتأتية من هذه الضرائب يأخذ عموما ثلاثة أوجه وهي :

- تعويض النقص في الضرائب السابقة .
- يعاد توزيعها على التلوث .
- تستعمل كإعانات للسيارات النظيفة وغيرها . ويمكن معرفة نقطتين هامتين، ترتبط هاتين النقطتين بتخصيص الموارد المالية الناتجة عن إخضاع الأعوان الاقتصاديين والتي تتمثل أنشطتهم في الطاقات الناضبة أو أنشطة ملوثة أخرى، هاتين النقطتين هما
- تخصيص اجتماعي محايد (من خلال إعادة التوزيع المباشر على التلوث).
- ترقية و تطوير الحلول البديلة كتقديم إعانات للطاقات القابلة للتجديد .

إن مبدأ الضريبة البيئية يركز على الفرضية التالية :

مادام سعر المنتج الملوث مرتفع تبعا لوضعية ضريبة بيئية، استهلاك هذا المنتج سينخفض. وعند انخفاض سعر المنتج غير الملوث تبعا لإعانة أو قرص ضريبي، استهلاك هذا المنتج سيرتفع، سيؤدي إلى التقليل من التلوث الناتج TGAP (الرسم العام على الأنشطة الملوثة) عن ممارسة الأنشطة الملوثة، فمثال النقل و ما ينتج عنه من انبعاثات للغازات الدفينة، تلوث الطبقات المائية الناتج عن النيترات ذات الأصل الفلاحي والذي أحدث تأثيرات سلبية للغابات، استدعى من بعض دول أوروبا القيام بفرض ضرائب بيئية، هي ضرورية لتغيير هذه السلوكات ذات التأثير السلبي على البيئة. إن تدخل الدولة بوضع ضريبة بيئية أو الرفع من ضريبة بيئية موجودة سيؤدي إلى الزيادة في سعر المنتج أو الخدمة المرتبطة بهذه الضريبة . و تدخل الدولة في هذه الحالة له هدفين في العموم هما:

- تخفيض استهلاك سلعة ذات ضرر بيئي، فالضريبة البيئية على الكربون ستغير الكميات التي ستتوزع من المنتج المرتبط لهذه الضريبة للعائلات .
- الزيادات في الإيرادات الجبائية عند الرفع من الضريبة البيئية .

المبحث الثاني: الإطار القانوني للضرائب والرسوم البيئية في التشريع الجزائري

تطرق أهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية إلى موضوع من يتحمل أعباء حدوث التلوث، ووفق الأصل العام وما تمليه العدالة الاجتماعية أن "من يتحمل عبء التلوث البيئي، هو متسبب في إحداثه "أي الملوث"، وهو المبدأ العالمي الملوث الدافع الذي تم صياغته كأساس للضرائب والرسوم البيئية، الذي يعتبر من أهم المبادئ القانونية التي تسعى لحماية البيئة.¹

ولفرض الضرائب والرسوم البيئية على الأشخاص بسبب التلوث يجب أن تكون محددة، لذا نتطرق في هذا المبحث إلى أساس فرض الضرائب والرسوم البيئية (المطلب الأول)، آليات تحديد الضرائب والرسوم البيئية وتصنيفاتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أساس فرض الضرائب والرسوم البيئية

تطرق المشرع الجزائري في القانون 03/10 في مادته 3 في الفقرة 7 مصرحا بأن الملوث يتحمل بمقتضاه ما يسببه نشاطه أو ما يمكن أن يلحق ضررا بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن إلى حالتها السابقة .

وتطبيق هذا المبدأ يحقق مجموعة من الوظائف تهدف لحماية البيئة (الفرع الأول)، تكريس مبدأ الملوث الدافع (الفرع الثاني)، كما يعتمد في تطبيقه على مجموعة من الوسائل (الفرع الثالث).

الفرع الأول: وظائف مبدأ الملوث الدافع

مع التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية، تطورت فكرة الملوث الدافع لتمس حدودها جميع المراحل، والتي بدأت بتحمل تكاليف التلوث ثم أصبح آلية وقائية فعلاجية وفق الأدوار الرئيسية التالية:

¹ محمد حيمان، الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 4، العدد 2، 10/12/2015، ص303.

أ- وظيفة إعادة توزيع تكاليف التلوث لتحقيق التكامل الاقتصادي :

يفسر مبدأ الملوث الدافع على أنه قاعدة تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع عملية تحمل الأعباء، من هذا المنطلق فإن الملوث هو الذي يدفع ويتحمل تكاليف الأضرار البيئية . وليس للضحية أن تتحمل ذلك لأن الملوث هو الذي يملك وسائل مالية لذلك.¹

ب- الوظيفة الوقائية لمبدأ الملوث الدافع :

يهدف الملوث الدافع إلى تشجيع الملوث في حد ذاته على اتخاذ التدابير الضرورية لخفض التلوث، وهذه الوظيفة الوقائية ينبغي أن تكون مقترنة بالدور الردعي للضرائب والرسوم البيئية، حيث أن الغرض الأساسي من فرض الرسوم البيئية على الملوث هو الحث على تغيير سلوك أصحاب المشاريع اتجاه البيئة إيجابا، حيث ركزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الجانب الوقائي للمبدأ الملوث الدافع، إذ تقضي بأن وضع القواعد التي تهدف إلى الوقاية من التلوث بواسطة فرض الرسوم يجب أن تدفع الملوث لاتخاذ التدابير اللازمة وبأقل ثمن ممكن للتخفيض من التلوث التي تسبب فيه.

ج- الوظيفة العلاجية لمبدأ الملوث الدافع :

رغم أهمية الإجراءات الوقائية، تبقى احتمالية وقوع أضرار بالبيئة قائمة، لأنه من المستحيل وجود أنشطة دون وجود تلوث، لذا من المسلم به قبول درجة معينة من التلوث، ولكن السماح بذلك قد يحدث أضرار بالبيئة على المدى الطويل يؤدي إلى تدهور البيئة، لذا يجب أن يتحمل الملوث أعباء الأضرار التي تحدث بالبيئة، ويكون ذلك بتوزيع تكاليف حماية البيئة على جميع الملوثين بفرض رسوم بيئية هدفها إصلاح الأضرار البيئية عند حصولها.²

¹ قرميط جيلالي و ولد عمر الطيب، النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص591.

² بوقيمة سعاد، الجباية البيئية في الجزائر (واقع وآفاق)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص ص-96 ، 97.

الفرع الثاني: تكريس مبدأ الملوث الدافع في التشريع الجزائري

في مطلع السبعينات بدأت بوادر تشريعية تجسد اهتمام الدولة بحماية البيئة، وهذا ما نجده مبررا باصدار قانون حماية البيئة رقم 83/03¹ الذي تضمن المبادئ العامة لحماية البيئة، وبعد مشاركة الجزائر في عدة محافل دولية ومصادقتها على عدة اتفاقيات لحماية البيئة، والتي تعتبر نقطة التحول في السياسة البيئية ببدء اعتماد الرسوم البيئية، وهذا ما تؤكد بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03/10، الذي ألغى القانون 83/03 السابق .

أولاً- تكريس المبدأ في ظل القانون الملغى 83/03 :

بعد خروج الجزائر من مرحلة الاستعمار فقد ثبتت سياسة تصنيع ثقيلة لتحقيق التنمية ولكن دون مراعاة انعكاساتها الضارة على البيئة، خاصة في ظل غياب دراسات التأثير على البيئة بما فيها استغلال هذه النشاطات وعدم الوعي بمبدأ التنمية المستدامة التي لم تظهر بعد، لكن كان هناك دفع كبير للتنمية الصناعية، فرخص المستثمرين للاستهلاك والاستنزاف الفاحش للموارد الطبيعية، بسبب الاقتصاد الموجه الذي كان مفروضاً آنذاك بالإضافة إلى غياب الرسوم البيئية التي من شأنها التخفيف من أضرار التلوث وجعل الملوث يتحمل المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استغلاله للنشاط المضر بالبيئة².

وإذا كانت السلطات العمومية قد بدأت تهتم بالمسألة البيئية عن طريق الشروع في وضع إطار تشريعي لحماية البيئة في القانون رقم 83/03، إلا أنها لم تعتني بالوسائل المادية والعلمية لحماية هذه البيئة من التلوث إلا مع مطلع التسعينات، عندما شرعت تدريجياً في وضع مجموعة من الرسوم الغرض منها مزدوج وقائي وردعي إعمالاً لمبدأ الملوث الدافع.

¹ القانون 83/03 المؤرخ في 05 فيفري 1983، المتعلق بحماية البيئة، ج ر العدد 06، الصادرة في 08 فيفري 1983.

² صابر شويفر خديجة، مبدأ الملوث الدافع وأعماله في التشريع الجزائري، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 ، 2019 ، ص353.

وكرس المشرع الجزائري فرض هذه الرسوم البيئية تأسيسا على مبدأ الملوث الدافع بمقتضى قوانين المالية، لاسيما قانون المالية لسنة 1992 أي فترة التسعينات، وهي المرحلة التي أصبح فيها التلوث الناجم عن استغلال النشاطات الصناعية وسياسة التصنيع التي شرعت فيها الجزائر بهدف تحقيق التنمية الصناعية، مما نجم عنها نتائج إيكولوجية خطيرة انعكست سلبا على المحيط البيئي، لذلك يمكن اعتبار ما جاءت به المادة 117 من القانون 25/91¹ بقولها: "يؤسس رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة" ويطبق هذا الرسم على النشاطات المبينة في القائمة الواردة في المرسوم التنفيذي رقم 98/338² المطبق على المنشآت المصنفة وقائمتها، ويحصل هذا الرسم لفائدة الصندوق الوطني للبيئة المستحدث، لتستعمله الإدارة البيئية في مكافحة التلوث والحد منه، لذلك يمكن اعتبار قانون المالية لسنة 1992 بمثابة إدراك حقيقي من المشرع لخطورة هذا المشكل وغيره من الأضرار البيئية عبر إدراجه لسياسة الرسوم البيئية تأسيسا لمبدأ الملوث الدافع في التشريع البيئي الجزائري كآلية للتقليل من التلوث أو الحد منه .

ثانيا - تكريس مبدأ الملوث الدافع في ظل القانون 03/10:

لقد تبني المشرع الجزائري في القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة، والذي أكد على الرقابة على مختلف مكونات البيئة ووضع أهداف لضمان جودة الموارد الطبيعية، ونص المشرع على عدة مبادئ لحماية البيئة أهمها:

- مبدأ التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال.
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية.
- مبدأ الحيطة.

¹ القانون 91/25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية 1992، ج ر العدد 65، الصادرة في 18 ديسمبر 1991.

² المرسوم التنفيذي رقم 98/338 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998، يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، المعدل والمتمم، ج ر عدد 82، الصادرة في 1998/11/04.

- مبدأ الإعلام والمشاركة.
- وكذا مبدأ الملوث الدافع .

حيث تم إقرار مبدأ الملوث الدافع كمبدأ للوقاية من التلوث ومكافحته من خلال نص المادة 3 في فقرته السابعة من القانون 03/10 التي جاء فيها على أنه: "مبدأ الملوث الدافع الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص تسبب بنشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق ضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والنقل من إعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها لأصلية."

وأصبحت التشريعات الخاصة بالرسوم والمسؤولية المدنية تعتمد أكثر فأكثر على هذا المبدأ الذي هدفه جعل التكاليف الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التلوث التي تتحملها السلطات العمومية تقع على عاتق الملوث.¹

ولعل القانون 03/10 قد اعتمد ضمناً الرسوم البيئية المستوحاة في ظل القانون 03/83 وبالضبط في قانون المالية 1992 في مادته 117 باستحداث الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، فقد صدر في ظل القانون 03/10 المرسوم 198²/06 الذي حدد كيفية تحصيل هذه الرسوم وطريقة ووقت دفعها، بالإضافة إلى اعتماد أسلوب التدرج في الصرامة للتعامل مع المنشآت الملوثة وذلك تطبيقاً لمبدأ الملوث الدافع .

المطلب الثاني: آليات تحديد الضرائب والرسوم البيئية وتصنيفاتها

لفرض الضرائب والرسوم البيئية على الأشخاص بسبب التلوث يجب أن تكون محددة، لذا نتطرق إلى آليات تحديد الضرائب والرسوم البيئية، و من ثم توضيح تصنيفات الضرائب والرسوم البيئية .

¹ زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 536 .

² المرسوم التنفيذي رقم 06/198، المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط تنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر العدد37، الصادرة في 04 جوان 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 22/167 المؤرخ في 19 أبريل 2022، ج ر عدد29، الصادرة في 24 أبريل 2022.

الفرع الأول: آليات تحديد الضرائب والرسوم البيئية

نتعرض في هذا الفرع إلى تحديد وعاء الضرائب والرسوم البيئية، ثم تحديد السعر

أولاً- تحديد وعاء الضرائب والرسوم البيئية

يمكن تعريف الوعاء الضريبي أنه: "المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء الذي قد يكون سنويا أو شهريا وذلك حسب الأنظمة المحددة له " ¹

يعني اختيار أو تحديد المادة الملوثة لعناصر البيئة التي تفرض عليها هذه الضريبة واختيار هذه المادة الخاضعة للضريبة أو العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي على البيئة وهذا يعني التحديد الدقيق للعناصر الجغرافية التي تطبق فيها الضريبة، وهذا يزيد من مصداقية التأثير البيئي للضريبة .

ليس من السهل تحديد وعاء الضريبة وذلك نظرا إلى صعوبات تحديد التلوث المتعدد المصادر والأشكال والتأثيرات وتتمثل أسس أو جوانب تحديد وعاء الضريبة فيما يلي:

- اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة.
- تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من الوعاء محل الاختيار.
- تقدير وعاء الضريبة على التلوث أي قياسه.

ثانياً- تحديد سعر الضرائب والرسوم البيئية على التلوث

يعرف سعر الضريبة بشكل عام أنه مبلغ أو مقدار من المال الذي يدفع جبرا من طرف المتسبب في إحداث التلوث أو أنه نسبة مئوية، فهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها وهناك أسلوبين معتمدين في أغلب تشريعات الدول التي تعتمد الضرائب والرسوم البيئية وهما:

¹ عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010، ص 97.

1- السعر الثابت:

يبقى السعر ثابتا بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من المكلف والإدارة الضريبية، وبالتالي في هذه الحالة فإن الضريبة النسبية تطبق بمعدل واحد ثابت مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة ومعدلها لا يتغير بتغير قيمة المادة، وهنا نكون بصدد الضريبة البيئية بحيث تطبق بمعدل واحد وثابت مهما تغير الوعاء الضريبي.¹

2- السعر التصاعدي :

أما الأسلوب التصاعدي فيعني تصاعد الضريبة مع تصاعد الوعاء الضريبي وهذا ما يميز سعر التصاعدي ليطمأنى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة.²

كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي ويتسم بأثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة وبالتالي التخفيض في المواد الملوثة للبيئة إلى الحدود التي يبدأ عندها التصاعد وذلك من طرف جهة علمية مختصة، ويتم استخدام التمييز السعري في حالة وضع حد لتلوث مسموح به يجب عدم تجاوزه، في حالة عدم تجاوزه تفرض أسعار منخفضة، أما في حالة التجاوز تطبق أسعار ضريبة مرتفعة، كما يمكن أن ترتفع نفقة الضريبة لتتجاوز نفقة مكافحة التلوث وذلك بالنسبة لبعض المناطق أو بعض أنواع الملوثات المضرّة بشكل كبير وسريع بالبيئة فيدفع ذلك إلى تخفيض كمية الملوثات الناشئة عن نشاطه.

¹ بن عزة محمد و بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية بالجزائر، الملتقى العالمي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012، ص156.

² لمليكي حياة، الجباية البيئية كألية لحماية البيئة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد7، العدد2، 24/06/2021، ص420.

الفرع الثاني: تصنيفات الضرائب والرسوم البيئية:

عرفت الضرائب والرسوم البيئية توسعا وتنوعا، فيمكن أن تفرض على المواد الخام التي تدخل في عملية الإنتاج لدفع المنتج أو المشغل على استخدام مواد أقل ضررا بالبيئة، يمكن أن تفرض على الطريقة التي يتم بها الإنتاج أو على السلعة المنتجة، وهي كالاتي :

أولاً- الرسوم المفروضة على الانبعاثات الملوثة

هذا النوع من الرسوم البيئية هو عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة، التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، وينصح باعتماد هذا النوع من الرسوم في حالة ما إذا كانت مصادر الانبعاثات ثابتة، وهذا لأجل تسهيل عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري.¹

وينطوي هذا النوع على نجاعة بيئية معتبرة، ذلك لأنه يخص الملوثات أو الانبعاثات في حد ذاتها (كإنبعاثات الكبريت مثلا)، وتفرض الرسوم على الانبعاثات الملوثة في حالة إمكانية قياس أو تقدير هذه الانبعاثات من جهة، وحساب التكاليف الحدية للأضرار من جهة أخرى. وكما هو معلوم فإن الآثار الجانبية الضارة للانبعاثات الملوثة الناجمة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية، لا تنعكس ضمن أسعار السلع والخدمات، لهذا فإن الضرائب التي تخص مباشرة هذه الانبعاثات كفيلة بتصحيح هذا الوضع، وعادة ما تكون اقتطاعات الرسوم المفروضة على إنبعاثات التلوث، سواء في الهواء أو في الماء، متناسبة مع مستويات هذه الانبعاثات ، بحيث كلما زاد حجم هذه الأخيرة، كلما زاد مستوى اقتطاع الرسوم والعكس صحيح، الأمر الذي يحفز الملوثين لتخفيض إنبعاثاتهم الملوثة، بغية التقليل من نسب الرسوم المدفوعة، مما يؤدي قطعا إلى تخفيض نسب التلوث وفرض هذا النوع من الرسوم لابد من توافر إمكانيات تقنية وتكنولوجية معتبرة، إلى جانب الخبرات والكفاءات البشرية

¹ مسعودي محمد، الجباية البيئية في الجزائر - الواقع والآفاق، - مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 13 ، العدد 2، 2014/06/30، ص102.

المتخصصة في مجال التحديد النوعي والقياس الكمي للتلوث، وهذا ما يجعل الدول النامية في موقف ضعيف تجاه فرض هذا النوع من الرسوم الذي يخص الإنبعاثات الملوثة مباشرة.¹

ثانيا - الرسوم المفروضة على المنتجات

إذا كان إنتاج بعض المنتجات أو التخلص منها، يفرز أضرارا بالغة على الصحة أو النفايات وملوثات، فإن هذه المنتجات يمكن التقليل منها، عبر فرض رسم عليها، وتحل الرسوم البيئية على المنتجات محل الرسوم على الإنبعاثات الملوثة، إذا تعذر فرض هذه الأخيرة مباشرة، كما أن الرسوم البيئية على المنتج تستعمل بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية، أكثر من استعمالها للحد من التلوث، ومن الممكن أن تستهدف هذه الرسوم بعض أنواع المنتجات التي تضم عناصر ملوثة أو سامة، كما من الممكن أن تفرض في شكل رسوم على استهلاك منتجات معينة، وهذا بغية التقليل من استهلاك هذه المنتجات أو التحفيز نحو استهلاك منتجات بديلة.

وإلى جانب الحد من استهلاك المنتجات الملوثة، تؤدي الرسوم البيئية من هذا النوع إلى توفير إيرادات ضريبية، يرتبط حجمها بدرجة المرونة السعرية المتعلقة بهذه المنتجات محل فرض الضريبة، بحيث إذا كان الطلب على هذه المنتجات غير مرن، فإن الرسوم البيئية على المنتج يمكن أن تحصل إيرادات مالية معتبرة، إلا أن تأثيرها البيئي يكون أقل، أما إذا كان الطلب على هذه المنتجات يتسم بالمرونة لتغيرات السعر، فإن هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من استعمال هذه المنتجات وذلك بعد فرض الضريبة البيئية، ما يعني تحقيق فعالية بيئية أكبر وحجم إيرادات مالية أقل.²

والرسوم البيئية على المنتج، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اللجوء إلى المنتجات البديلة للمنتجات الأصلية محل فرض الضريبة، بحيث إذا كانت هذه المنتجات البديلة، تنطوي هي الأخرى على أضرار بيئية، فإن لا جدوى من فرض الرسوم البيئية على

¹ مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد6، العدد1، 30/06/2013، ص58.

² بن ماضي قمبر، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق، التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص92-93

المنتجات أصلاً، أما إذا كانت المنتجات البديلة للمنتجات الأصلية المفضلة بيئياً، فإن فرض هذا النوع من الرسوم البيئية سيتسم بالنجاعة البيئية، ذلك لأنه سيؤدي إلى إحلال المنتجات البديلة المفضلة بيئياً، محل المنتجات المضرة بالبيئة.

ثالثاً - الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية

توفر الموارد الطبيعية العديد من المواد الأولية التي تستعمل في مختلف الأنشطة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من طرف الدولة التي تعطي حقوق الاستغلال أو عقود الامتياز لشركات عامة أو خاصة تقوم بالاستغلال التجاري لهذه الموارد، التي قد تشمل الموارد المتجددة. كالغابات والثروة السمكية أو الموارد غير المتجددة كالبتروول والمعادن.

والتسيير الراشد لهذه الموارد يعتبر عامل مهم للنمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي جانب الحد من التلوث، لهذا فإنه يمكن تكييف الضرائب على الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية، لتحقيق أهداف بيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، كأن يتم فرض ضرائب كبيرة على الطرق الاستغلالية للموارد الطبيعية الأكثر تلويثاً، وهذا بغية تحفيز الشركات المستغلة نحو تبني طرق إنتاج أو استغلال أقل تلويثاً.¹

¹ بن ماضي قمير، المرجع نفسه، ص94.

المطلب الثالث: الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على المقابلة

أولاً: تقديم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وكيفية سير المقابلة

1- تقديم المؤسسة الاقتصادية

المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة تقوم بأنشطة ذات تأثير سلبي على البيئة ويختلف التأثير باختلاف النشاط.

لافاراج المسيلة تتواجد بالمدخل الشرقي لبلدية حمام الضلعة تمارس نشاط صناعة الاسمنت، يعد هذا النشاط من الأنشطة الملوثة للبيئة.

مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات تتواجد ببلدية رأس الوادي حيث يعتبر نشاطها من الأنشطة المؤثرة على البيئة.

مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك يعد كذلك من الأنشطة التي لها تأثير سلبي على البيئة.

نفظال محطة رأس الوادي التي تمارس نشاط تسويق المنتجات البترولية تأثيرها سلبي على البيئة.

2- طريقة سير المقابلة

كيفية سير المقابلة التي تمت بمجموعة من المؤسسات الاقتصادية ابتداء من الانتقال للمؤسسة إلى مهام المسؤول الذي أجريت معه المقابلة، وأخيراً جو المقابلة تم تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02) : طريقة سير المقابلة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية

جو المقابلة	المسؤول الذي تم إجراء المقابلة معه	وقت الانتقال إلى المؤسسة	سير المقابلة المؤسسة
- كلاهما كان متفهماً لسبب انتقال الطلبة للمؤسسة. - الجدية في الإجابة على أسئلة المقابلة.	مسؤول مصلحة الموارد البشرية	الانتقال إلى هذه المؤسسة كان يوم 2023/05/15 خلال الفترة الصباحية حيث تم إجراء المقابلة مع مسؤولين اثنين من المؤسسة ودامت المقابلة حوالي ساعة	لافراج اسمنت لمسيلا
نفس جو المقابلة	مسؤول مصلحة الموارد البشرية محاسب	كان الانتقال إلى المؤسسة يوم 2023/05/17 خلال الفترة الصباحية دامت المقابلة حوالي ساعة و نصف	مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات
نفس جو المقابلة	مدير المؤسسة المحاسب	كان الانتقال إلى هذه المؤسسة في نفس اليوم خلال الفترة المسائية استغرقت المقابلة حوالي ساعة	مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك
نفس جو المقابلة	مسؤول الوقاية والأمن الصناعي	تم الانتقال إلى المؤسسة يوم 2023/05/21 خلال الفترة الصباحية استغرقت المقابلة حوالي ساعة	نفضال

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: تحليل نتائج المقابلة

1- تحليل النتائج حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة:

تم تفرغ الإجابات المرتبطة بالمحور الأول من أسئلة المقابلة (نوع النشاط- المورد الطبيعي المستخدم) وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): إجابات مجموعة المؤسسات محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة

هل تقوم مؤسستكم بترشيد استخدام هذه الموارد	أي من الموارد الطبيعية يعتمد عليه نشاط مؤسستكم	ما نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه مؤسستكم	أسئلة المقابلة المؤسسة
نعم	حجر الكلس بالإضافة إلى الجبس الطبيعي	انتاج الإسمنت	لافراج اسمنت المسيلة
نعم	الطاقة بشكل كبير	صناعة الحلويات	مؤسسة غصبان لصناعة الحلويات
نعم	المياه والطاقة بشكل كبير	تحويل البلاستيك	مؤسسة غصبان لتحويل البلاستيك
نعم	الطاقة (مازوت وبنزين...)	تسويق المنتجات البتروولية	محطة نفضال

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المحور الأول من أسئلة المقابلة.

تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (03):

المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، تمارس أنشطة لها تأثير سلبي على البيئة، تمثلت الأنشطة في صناعة الاسمنت، صناعة الحلويات، تحويل البلاستيك، تسويق المنتجات البترولية.

التلوث البيئي الناتج عن هذه الأنشطة له تأثير سلبي على البيئة ويختلف حسب نوعه النشاط، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لها سلوك بيئي يمكن ملاحظته من خلال طريقة استخدام المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه النشاط.

الفصل الثاني.....الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي

ترشيد استخدام المورد الطبيعي (مياه، طاقة.... وغيرها) هو ما اتفقت عليه المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في اجابتها.

الجدول رقم (04): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (المخلفات الناتجة عن النشاط - طرق معالجتها).

تم تفرغ إجابات المحور الأول من أسئلة المقابلة وفق الجدول التالي:

أسئلة المقابلة / المؤسسة	هل ينتج عن نشاط مؤسستكم نفايات	كيف تعالج مؤسستكم هذه النفايات؟
لافرج اسمنت المسيلة	توجد مخلفات سائلة وصلبة ولكن توجد مخلفات غازية أكثر (غبار، CO2)	المخلفات السائلة (زيوت المستعملة) يتم تجميعها ثم توجه إلى نفضال مجانا لإعادة الرسكلة. النفايات الصلبة يتم بيعها بالمزاد العلني. المخلفات الغازية، تعتمد المؤسسة أكثر على المصنفات شريطة أن تكون فعالة.
مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات	مخلفات صلبة	يتم جمعها لإعادة تدويرها
مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك	مخلفات صلبة	الصلبة يتم تجميعها لإعادة تدويرها.
محطة نفضال	مخلفات سائلة (بقايا الزيوت المستعملة) وأخرى سائلة.	بقايا الزيوت المستعملة يتم تجميعها من طرف المؤسسة وإعادة بيعها لمؤسسات التكرير المخلفات الصلبة يتم بيعها لمؤسسات خاصة بالاسترجاع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الأول من أسئلة المقابلة.

تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (04):

التعامل مع المخلفات الناتجة عن النشاط سواء كانت صلبة، سائلة، أم غازية عكس السلوك البيئي للمؤسسة كذلك، حيث كل المؤسسات اتفقت في اجاباتها على ضرورة الاعتماد على استراتيجية لإعادة تدوير المخلفات.

الفصل الثاني.....الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي

حيث أن كل من مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات وتحويل البلاستيك يتم الإعتماد على عملية إعادة تدوير مخلفاتها قصد تفادي التلوث مما يبدي السلوك بيئي المتبع من طرف المؤسسة.

مؤسسة لافراج لصناعة الاسمنت تعتمد على عملية اعادة رسكلة مخلفاتها الصلبة، أما المخلفات الغازية فتعتمد على المصفاة.

محطة نفضال تقوم بإعادة توجيه الزيوت المستعملة لمؤسسات التكرير وإعادة التصفية لإعادة رسكلتها، مما يوضح سلوكها البيئي اتجاه البيئة.

الجدول رقم (05): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (علاقة المؤسسة الاقتصادية بالإدارة البيئية على المستوى المحلي - إمكانية وجود مصلحة بيئية بالمؤسسة)

تم تفرغ إجابات أسئلة المحور الأول من المقابلة وفق الجدول التالي:

هل توجد بمؤسستكم مصلحة تهتم بالقضايا البيئية؟	ما علاقة مؤسستكم بالإدارة البيئية؟	أسئلة المقابلة المؤسسة
نعم	علاقة جيدة، حيث تقوم مديرية البيئة بتنظيم زيارات رسمية ومفاجئة	لافراج اسمنت المسيلة
نعم	علاقة جيدة	مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات
نعم	لا توجد مشاكل مع مديرية البيئة والتي هي مسؤولة عن الجوانب البيئية وعلاقتها بالمؤسسة الاقتصادية	مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك
نعم	علاقة جيدة حيث تقوم المديرية بزيارات ميدانية يتم من خلالها تسجيل التحفظات وتأخذ هذه التحفظات بعين الاعتبار	محطة نفضال

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحور الأول من أسئلة المقابلة.

تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (05):

ما يثبت الاهتمام بالجوانب البيئية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، هي العلاقة التي تربطها بالإدارة البيئية حيث تلاقت كل إجابات هذه المؤسسات في أن العلاقة بينها وبين الإدارة هي علاقة جيدة ولا توجد أي مشاكل.

الشيء الذي يعكس الوعي البيئي الذي وصل إليه هذه المؤسسات كذلك هو وجود مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية على مستوى كل مؤسسة من هذه المؤسسات.

قد يرجع سبب وجود هذه المصلحة بالمؤسسة إلى الضغط الممارس من قبل مديرية البيئة، بالإضافة إلى متطلبات الأطراف ذات المصلحة.

2- تحليل النتائج حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة:

تم تفرغ الإجابات حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة وفق الجدولين الموالين.

الجدول رقم (06): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة.

هل تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الوقت المحدد؟	هل تؤثر هذه الضريبة على تكلفة المنتج؟	هل عبء هذه الضريبة كبير على مؤسستكم؟	هل مؤسستكم على قناعة كافية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية؟	ما نوع هذه الضريبة أو الرسم البيئي؟	هل يخضع نشاط مؤسستكم لضريبة أو رسم بيئي معين؟	أسئلة المقابلة المؤسسة
نعم يتم الدفع في الوقت المحدد	لا	لا	نعم المؤسسة على قناعة كافية بمشروعية الضرائب البيئية.	الرسم على الأنشطة الملوثة TAPD	نعم نشاط المؤسسة يخضع لضريبة بيئية	لافراج اسمنت المسية
نعم يتم الدفع في الوقت المحدد	لا	لا	نعم المؤسسة على قناعة كافية بمشروعية الضرائب البيئية.	نفس الرسم	نعم يخضع نشاط المؤسسة لضريبة بيئية.	مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات
نعم يتم الدفع في الوقت المحدد	لا	لا	نعم المؤسسة على قناعة كافية بمشروعية الضرائب البيئية.	نفس الرسم	نعم يخضع نشاط المؤسسة لضريبة بيئية	مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك
نعم يتم الدفع في الوقت المحدد	لا	لا	نعم المؤسسة على قناعة كافية بمشروعية الضرائب البيئية.	الرسم على الأنشطة الملوثة الرسم على تخزين المواد الخطرة	نعم هناك ضريبة بيئية يخضع لها نشاط المؤسسة	محطة نفضال

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على أجوبة المحور الثاني من أسئلة المقابلة.

الفصل الثاني.....الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي

الجدول رقم(07): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة.

هل تعرضت مؤسستكم للرقابة من طرف الدولة بخصوص هذه الضريبة البيئية؟	هل تقترح مؤسستكم إعادة النظر في الضريبة البيئية (الوعاء، المعدل التحصيل.... وغيرها)	هل تعرضت مؤسستكم لعقوبات التأخير عند تأخرها في دفع الضريبة البيئية؟	أسئلة المقابلة المؤسسة
لا	لا	نعم تعرضت المؤسسة لعقوبة التأخير بسبب تأخر وصول الإشعار	لافرج اسمنت المسيلة
لا	لا	نعم تعرضت لعقوبة التأخير .	مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات
لا	لا	نعم تعرضت لعقوبة التأخير.	مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك
لا	لا	لا لأننا نسد في الوقت.	محطة نفطال

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على أجوبة المحور الثاني من أسئلة المقابلة.

تحليل إجابات المحور الثاني من أسئلة المقابلة الجدولين رقم (06-07):

كون النشاط الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة له تأثير سلبي على البيئة، اتفقت هذه المؤسسات في اجابتها على أن هذا النشاط يخضع للضريبة البيئية، وأن من بين هذه الضرائب الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (TAPD) مثلا.

ما يثبت الوعي البيئي الذي وصلت إليه المؤسسات الاقتصادية هو قناعتها الكافية بمشروعية هذه الضرائب والرسوم البيئية، حيث كانت هذه القناعة محل اتفاق المؤسسات في اجاباتها.

ترى هذه المؤسسات الاقتصادية أن هذه الضرائب والرسوم لا تشكل عبئ كبير بالنسبة لها ولا تؤثر على تكلفة منتوجاتها، ويمكن إرجاع هذا إلى المعدلات الضعيفة لهذه الضرائب والرسوم وعدم إعطائها اهتمام كبير من طرف الدولة. حيث كلما كان معدل

الضريبة البيئية ضعيف كلما كانت قيمتها ضعيفة مقارنة بحجم التلوث الناتج، وهذا ما يفقدها الدور الردعي لها كونها تستخدم كأداة من قبل الدولة لحماية البيئة من التلوث .

قيام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بدفع الضريبة في وقتها المحدد وعدم تعرضها لعقوبات التأخير، ما يثبت الوعي البيئي التي وصلت إليه هاته المؤسسات .

إلا أن عدم اقتراحها لإعادة النظر في هذه الضرائب والرسوم من حيث الوعاء، المعدل، التحصيل، وغيرها، يثبت عدم التفكير الجدي لهذه المؤسسات في الجوانب البيئية. حيث كلما كان معدل الضريبة البيئية كبير كلما كانت قسمتها كبيرة وبالتالي تكون لها فعالية في التأثير على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية .

ضريبة بيئية ذات قيمة عالية، من خلال معدل كبير يعني هذا التأثير على الجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكون هذه الأخيرة تبحث فقط عن الربحية دون التفكير فيما يمكن أن تلحقه بالبيئة، قد يكون هو السبب في عدم اقتراحها لإعادة النظر لهذه الضرائب والرسوم.

3- تحليل النتائج حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة :

تفريغ الإجابات المرتبطة بالمحور الثالث من أسئلة المقابلة موضحة وفق الجدولين
المواليين :

الجدول رقم (08) : إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث
من أسئلة المقابلة

أسئلة المقابلة المؤسسة	هل تساهم مؤسستكم في التقليل من حدة التلوث البيئي ؟	هل المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي سببه الضريبة البيئية ؟	هل تعتمد مؤسستكم على تقنية إعادة تدوير المخلفات ؟	كيف تتصرف مؤسستكم مع النفايات غير القابلة للتدوير ؟
لافارج (إسمنت لمسيبة)	نعم تساهم من خلال التشجير داخل المؤسسة، بالإضافة إلى إعادة تهيئة المحجر (تجربة بوسعادة كللت بالنجاح)	ليس السبب هو الضريبة البيئية، إنما هو الوعي البيئي للمؤسسة	نعم تعتمد المؤسسة على تقنية تدوير المخلفات	بيعتها بالمزاد وتوجه الإيرادات لخدمة البيئة، وأخرى توجه لمؤسسة الردم التقني
مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات	نعم تساهم في التقليل من حدة التلوث البيئي	ليس السبب هو الضريبة البيئية، إنما هو الوعي البيئي للمؤسسة	نعم تعتمد على تقنية التدوير لمخلفاتها	ليس لها نفايات غير قابلة للتدوير
مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك	نعم تساهم من خلال تجميع مادة البلاستيك لإعادة استعمالها	ليس السبب هو الضريبة البيئية، إنما الحفاظ على البيئة	نعم تعتمد على تقنية التدوير لمخلفاتها	ليس لها نفايات غير قابلة للتدوير
محطة نفضال	نعم تساهم المؤسسة في التقليل من حدة التلوث البيئي	الحفاظ على البيئة هو سبب المساهمة	نعم تعتمد على تقنية إعادة التدوير (توجد شاحنة لجمع الزيوت وإعادة تدويرها)	لا توجد مخلفات غير قابلة للتدوير

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المحور الثالث من أسئلة المقابلة

الجدول رقم (09): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة:

هل شاركت مؤسستكم في أيام دراسية أو ملتقات علمية لها علاقة بالحفاظ على البيئة من التلوث ؟	هل التفكير في الإعتدال على الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مثلا سببه الضريبة البيئية ؟	هل تعتمد مؤسستكم على الأحواض المائية كتقنية لإعادة تدوير المياه المستعملة ؟	هل اعتماد مؤسستكم إعادة تدوير المياه المستعملة سببه هو الضريبة البيئية المرتبطة بالمياه ؟	هل سبب معالجة النفايات غير قابلة للتدوير بهذه الطرق هو الضريبة البيئية ؟	هل تستخدم مؤسستكم الحرق أو الردم في معالجة بعض النفايات غير قابلة للتدوير ؟	أسئلة المقابلة المؤسسة
نعم، سبب المشاركة هو وعينا التام بحماية البيئة	لا	نعم	لا، بل للحفاظ على الماء كمورد طبيعي هام	لا	نعم	لافارج إسمنت لمسيلة
نعم، سبب المشاركة هو وعينا التام بحماية البيئة	لا	لا	لا	لا	لا	مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات
نعم، سبب المشاركة هو وعينا التام بحماية البيئة	لا	لا	لا، بل للحفاظ على الماء كمورد طبيعي هام	لا	لا	مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك
نعم، سبب المشاركة هو وعينا التام بحماية البيئة	لا	لا	لا	لا	لا	محطة نفضال

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المحور الثالث من أسئلة المقابلة.

• تحليل إجابات المحور الثالث من أسئلة المقابلة الجدول رقم (08-09) :

المساهمة في التقليل حدة التلوث البيئي كانت نقطة تلاقي في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، إلا أن سبب هذه المساهمة لا يرجع للضريبة البيئية، بل الوعي البيئي هو السبب .

بما أن معدلات هذه الضرائب البيئية ضعيفة، ستكون قيمة هذه الضرائب ضعيفة أيضا، وبالتالي تأثيرها على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية سيكون ضعيف كذلك. وبالتالي درجة الاهتمام بالبيئة من خلال الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث هو الدافع الأساسي للمساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي .

المؤسسة الاقتصادية تبحث عن الربحية بالدرجة الأولى وحجم الضريبة البيئية إذا كان كبير سيؤثر على هذه الربحية وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية سيكون من أولى اهتماماتها، ويكون للضريبة البيئية دور في التأثير على السلوك البيئي أكثر من دور الوعي البيئي. وما يمكن ملاحظته في هذه الحالة هو مقارنة الضريبة (الدور الردعي) بالوعي البيئي (الدور الطوعي) .

أما فيما يخص إعادة تدوير المياه المستعملة فالسبب لا يرجع للضريبة البيئية بقدر ما يرجع للوعي البيئي ومحاولة الحفاظ على المياه كمورد طبيعي هام وهو ما وجدناه في مؤسسة لافارج إسمنت لمسيلة. من خلال اعتمادها على تقنية الأحواض المائية كتقنية لإعادة التدوير .

الإهتمام الواضح بالبيئة من خلال وعي هذه المؤسسات الاقتصادية بيئيا هو السبب في مشاركتها في الأيام الدراسية والملتقيات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، هو ما أثبتته كل المؤسسات الاقتصادية من خلال إجاباتها .

هناك ضرائب وريوم بيئية مرتبطة بالتلوث وأخرى مرتبطة بالموارد الطبيعية يحتوي عليها النظام الجبائي البيئي بالجزائر، لكن ضعف معدلاتها ووعائها وطرق تحصيلها لم ترق على جعل المؤسسة الاقتصادية تقلل من تلوينها للبيئة وتعتمد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية.

4- تحليل النتائج حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة :

تم تفرغ الإجابات المتعلقة بالمحور الرابع من أسئلة المقابلة وفق الجدولين الآتيين :

الجدول رقم (10): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة

هل تعرضت المؤسسة لمضايقات من قبل المجتمع المدني بخصوص هذه الأجهزة المرتبطة بالنشاط، التي لها آثار سلبية على البيئة ؟	هل تغيرت الأجهزة هو من أجل الحصول على ميزة تنافسية لمنتجاتكم؟	هل تغيرت الأجهزة هو بسبب الضريبة البيئية ؟	هل قامت مؤسستكم بتغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي ليس لها آثار سلبية على البيئة ؟	أسئلة المقابلة المؤسسة
لا	نعم	لا ، بل للحفاظ على البيئة	نعم، كتغيير معدات الرصد والقياس للغبار والغازات. الصيانة المرتبطة بالمصفاة	لافارج إسمت لمسيلا
لا	نعم	لا بل لحماية البيئة من التلوث	نعم	مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات
لا	نعم	لا، بل لحماية البيئة من التلوث	نعم، تم تغيير الأجهزة التي تقادمت بأجهزة حديثة ذات جودة عالية لتخفيف الضغط على البيئة .	مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك
لا	نعم	لا، الحفاظ على البيئة هو ما جعلنا نغير الأجهزة	نعم قمنا باستبدال العدادات التي تقول بالتوزيع وتقيس كمية المنتجات الموزعة .	محطة نفضال

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

الجدول رقم (11): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة.

هل تعتمد مؤسستكم على الطرق النظيفة في الإنتاج؟	هل الاهتمام بالإبداع في المجال البيئي مرده الوعي بالبيئة أم بسبب الضرائب والرسوم البيئية؟	هل تفكر مؤسستكم في ابتكار أو جلب أجهزة مرتبطة بالنشاط يكون لها تأثير أقل خطورة على البيئة؟	هل واجهت المؤسسة ضغوطات من قبل محيط المؤسسة أو الدولة بخصوص تغيير هذه الأجهزة؟	أسئلة المقابلة	المؤسسة
نعم	طبعا الوعي البيئي هو السبب.	نعم تفكر المؤسسة في ايجاد حلول فعلية ترتبط بالبيئة.	نعم من قبل الدولة ممثلة في مديرية البيئة، حيث تدعو دائما للتقليل من الغبار.	لافارج اسمنت المسيلة	
نعم	طبعا الوعي البيئي هو السبب .	نعم تفكر المؤسسة في ايجاد حلول فعلية ترتبط بالبيئة.	لا	مؤسسة غضبان لصناعة الحلويات	
نعم	طبعا الوعي البيئي هو السبب .	نعم هناك تفكير جدي على المدى القريب والبعيد في جلب أجهزة أقل خطرا على البيئة.	لا	مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك	
نعم	طبعا الوعي البيئي هو السبب .	نعم وهناك إمكانية للتطوير أكثر.	لا	محطة نفضال	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

• تحليل إجابات المحور الرابع من أسئلة المقابلة الجدول رقم (10-11):

هناك أجهزة يعتمد عليها نشاط المؤسسة الاقتصادية يكون لها تأثير سلبي على البيئة، وهو ما قامت المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالتفكير فيه. حيث قامت هذه المؤسسات بتغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها ضرر أقل على البيئة وهو ما اتفقت عليه كل إجابات هذه المؤسسات .

مؤسسة لافارج إسمنت لمسيلة، قامت باستبدال قطع الغيار المرتبطة بالمصفاة (قطع ذات نوعية جيدة)، وهو ما قامت به مؤسسة غضبان لتحويل البلاستيك .

السبب في تغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي ليس لها آثار سلبية على البيئة، لا يرجع للضريبة البيئية بل لحماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث هو الدافع الأساسي لهذا التغيير . هي نقطة التوافق في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة .

بحث المؤسسات الاقتصادية عن الميزة التنافسية وتحقيق ربحية أكثر، هو السبب في تغيير هذه الأجهزة هي نقطة تلاقي إجابات كل المؤسسات. ويبقى إدخال البعد البيئي في أنشطة هذه المؤسسات شكلي فقط ومن ورائه البحث عن المشروعية .

المجتمع المدني من بين الأطراف ذات المصلحة الفاعلة بخصوص الجوانب البيئية، حيث ضغط هذا الطرف يؤدي إلى مراجعة المؤسسة والتفكير في هذه الجوانب، وهو ما وجدناه في مؤسسة لافارج إسمنت لمسيلة. حيث قامت بتغيير الأجهزة المرتبطة بالغبار (المصفاة) .

الإبتكار وجلب الأجهزة المرتبطة بالنشاط والتي لها تأثير أقل خطورة على البيئة وجدناه في كل إجابات المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا الإبداع في المجال البيئي مرده ليست الضريبة البيئية بل الوعي البيئي .

يبقى الإعتماد على الطرق النظيفة في الإنتاج كسلوك بيئي منتهج من قبل هذه المؤسسات الاقتصادية هو شكلي فقط، لأن الطرق النظيفة في الإنتاج تعتمد بشكل كبير على الإبداع البيئي. حيث هذه المؤسسات لم تصل إلى ذلك المستوى من الإبداع البيئي والذي يؤهلها إلى تبني سياسة الإنتاج الأنظف .

الجدول رقم (12): نقاط التوافق والاختلاف في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب كل محور من أسئلة المقابلة

نقاط الاختلاف	نقاط التوافق	
<p>- نشاط المؤسسة الاقتصادية.</p> <p>- المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه النشاط بشكل أساسي.</p> <p>- نوعية المخلفات التي تنتج عن النشاط.</p>	<p>- ضرورة الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية.</p> <p>- معالجة المخلفات من خلال الاعتماد على مختلف استراتيجيات إعادة التدوير.</p> <p>- العلاقات الجيدة مع السلطة المؤهلة قانونا للرقابة والاهتمام بالجوانب البيئية (مديرية البيئة)</p> <p>- وجود مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادية.</p>	<p>المحور الأول:</p> <p>التعريف بنشاط المؤسسة الاقتصادية</p>
	<p>- نشاط هذه المؤسسات الاقتصادية يخضع للضرائب البيئية، و من بين هذه الضرائب نجد الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة (TAPD)</p> <p>- الفعالية الكافية لمشروعية الضرائب و الرسوم البيئية، و أنها لا تشكل عبئا كبيرا بالإضافة إلى عدم تأثيرها على تكلفة المنتج.</p> <p>- دفع الضريبة في وقتها المحدد وعدم التعرض لعقوبات التأخير المرتبطة بهذه الضريبة.</p> <p>- عدم اقتراح إعادة النظر في الضريبة البيئية الوعاء، المعدل، التحصيل.....</p>	<p>المحور الثاني:</p> <p>الضرائب والرسوم البيئية بالمؤسسة الاقتصادية</p>
	<p>- المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي.</p> <p>- الضريبة البيئية ليست هي الدافع للمساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي بل الدافع الأساسي هو الوعي البيئي.</p> <p>- سبب مشاركة المؤسسة الاقتصادية في الأيام الدراسية و الملتقيات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة، سببه هو الوعي البيئي.</p>	<p>المحور الثالث:</p> <p>مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في التقليل من حدة التلوث البيئي</p>
	<p>- تغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها آثار سلبية على البيئة.</p> <p>- حماية البيئة من التلوث هو الدافع الأساسي لتغيير هذه الأجهزة و ليست الضريبة البيئية.</p> <p>- عدم تعرض غالبية المؤسسات الاقتصادية لمضايقات من قبل المجتمع المدني بخصوص هذه الأجهزة.</p> <p>- التفكير في ابتكار أو جلب أجهزة مرتبطة بالنشاط، تكون أقل خطورة على البيئة . الوعي البيئي هو الدافع للاهتمام بالإبداع في المجال البيئي وليست الضرائب والرسوم البيئية.</p> <p>- الاعتماد على الطرق النظيفة في الإنتاج.</p>	<p>المحور الرابع:</p> <p>مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في تغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط وبعث الابداعات البيئية بالمؤسسة الاقتصادية.</p>

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على أسئلة المقابلة حسب كل محور

تحليل الجدول رقم (12):

تختلف المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عن بعضها البعض من حيث نوع النشاط الذي تمارسه، المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه هذا النشاط بشكل أساسي، بالإضافة إلى حجم ونوعية المخلفات التي تنتج عن النشاط.

حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة، كل أنشطة هذه المؤسسات لها تأثير سلبي على البيئة، إلا أن ضرورة الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة وغيرها) ضروري، بالإضافة إلى معالجة المخلفات الناتجة، يتم هذا بواسطة المصلحة المتواجدة على مستوى كل مؤسسة اقتصادية، ويرجع هذا إلى الضغط الممارس من قبل السلطة المؤهلة قانوناً كأداة رقابية على أداء هذه المؤسسات (مديرية البيئة).

كل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تدرك أن أنشطتها تخضع لمختلف الضرائب والرسوم البيئية حسب نوع النشاط وأنها ملتزمة بسداد هذه الضرائب والرسوم، وبالتالي عدم خضوعها لغرامات التأخير. إلا أن عدم فعالية هذه الضرائب من خلال ضعف معدلاتها، وعائها الضيق وطرق تحصيلها، لم تضغط على هذه المؤسسات الاقتصادية لتوجيه سلوكها البيئي.

وبالتالي هذه الضرائب والرسوم البيئية، سواء تلك المرتبطة بالتلوث أو المرتبطة بالموارد الطبيعية، لم تسمى لتوجيه سلوكيات المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، سواء للتقليل من حدة التلوث البيئي أو اعتماد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية. كما لا يمكن انتظار بعث ابداعات بيئية بهذه المؤسسات الاقتصادية من خلال هذه الضرائب والرسوم.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نجد أن المشرع الجزائري خول للإدارة مجموعة من الآليات والأنظمة المعتمدة والمتنوعة لبط رقابتها عليها، وتجدر الإشارة أن الضرائب والرسوم البيئية في التشريع الجزائري ذات طابع مزدوج يهدف إلى حماية البيئة بتحفيز المنتجين والمستهلكين باعتماد أسلوب غير مضر بالبيئة، كما فرضت ضرائب ورسوم على استعمال مواد ونشاطات مضرّة بالبيئة كآلية لردع الملوثين .

كما تعتبر الضرائب والرسوم البيئية إحدى الحلول والأساليب الاستثنائية التي يمكن أن تساهم في الحد من مشكلة تلوث البيئة، لكونها تعد إدارة لمواجهة التلوث، وذلك من خلال كونها تعمل على تحفيز الملوثين لكي يجدوا بأنفسهم الوسيلة الفضلى والتي تقلل من التلوث الصادر عن مختلف الأنشطة.

الختامة

الخاتمة

تُعد الضرائب البيئية أداة قوية وفعّالة في تحفيز السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية. ففي ظل التحديات البيئية التي تواجهها العالم، أصبح من الضروري أن نتحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. ومن أهم الطرق لتحقيق ذلك هو تغيير سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو الممارسات البيئية المستدامة.

تسهم الضرائب البيئية في تحقيق ذلك من خلال فرض رسوم إضافية على الأنشطة التي تلوث البيئة أو تستنزف الموارد الطبيعية. وبالتالي، يتحمل المؤسسات الاقتصادية تكلفة هذه الأنشطة البيئية الضارة. تعمل الضرائب البيئية على رفع تكلفة هذه الأنشطة وتجعل الخيارات البيئية المستدامة أكثر جاذبية اقتصادياً.

بالإضافة إلى تحفيز السلوك البيئي للمؤسسات، تُعد الضرائب البيئية أيضاً وسيلة لتعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا البيئية. إذ يمكن أن تعمل هذه الضرائب كحافز للمؤسسات للبحث عن حلول بيئية أكثر كفاءة واقتصادية لتلبية احتياجاتها وتلبية متطلبات القوانين البيئية.

ومن الجوانب الأخرى التي تجعل الضرائب البيئية أداة هامة هي توجيه عائداتها لتمويل مشاريع وبرامج بيئية. يمكن استخدام عائدات الضرائب البيئية للاستثمار في تطوير البنية التحتية البيئية، مثل معالجة مياه الصرف الصحي وتنظيف التلوث، وتعزيز الوعي البيئي والتثقيف، ودعم الأبحاث العلمية في مجال الحفاظ على البيئة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- 1- تحاول المؤسسة الاقتصادية في الجزائر إظهار اهتمامها بالبيئة من خلال المشاركة في التظاهرات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث. يبين هذا وصول هذه المؤسسة الاقتصادية إلى درجة معينة من الوعي البيئي. إلا أنه يبقى هدفها الأسمى هو الحصول على الربحية أكثر (الهدف الاقتصادي أكثر من ما هو بيئي)

- 2- بدأ الوعي البيئي بيئي يرسخ بالمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، من خلال محاولتها المساهمة في التقليل من التلوث البيئي الحاصل.
- 3- الضرائب والرسوم البيئية، هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، إلا أنها تبقى ضعيفة جدا والسبب راجع إلى معدلاتها المنخفضة، وعائها الضيق، وطرق تحصيلها الغير فعالة.
- 4- الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية وذلك لضمان الاستمرارية والحصول على الربحية أكثر، ويبقى الاهتمام بالموارد هو آخر الاهتمامات.

وفي الختام، يمكن القول إن الضرائب البيئية تلعب دورًا حاسمًا في تحفيز السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية. حيث تحقق هذه الأخيرة توازنًا بين المصالح الاقتصادية وحماية البيئة، وتشجع المؤسسات على تبني ممارسات أكثر استدامة. ومن المتوقع أن تستمر أهمية الضرائب البيئية في الارتفاع مع مرور الوقت، حيث يتزايد الاهتمام بالمسائل البيئية وضرورة حماية كوكب الأرض للأجيال القادمة.

اقتراحات:

- 1- محاولة رفع معدلات الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث، ومراجعة وعائها إعادة النظر في طرق تحصيلها.
- 2- يجب إعطاء الضرائب والرسوم البيئية الإهتمام أكثر من قبل السلطات الحكومية، حتى تستطيع إبراز دورها الردعي، من خلال المتابعة الفعلية ابتداءا من تأسيس الضريبة البيئية إلى تحصيلها.
- 3- التوسيع في التحفيزات المتعلقة بهذه الضرائب والرسوم البيئية للمؤسسات الصديقة للبيئة.
- 4- الرفع في معدلات الضرائب والرسوم البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية، حتى يمكن توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية للاعتماد على الموارد المتجددة بدلا من تلك القابلة للنفاذ.

آفاق الدراسة :

عدم وجود دور للضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر وسيبقى الموضوع مفتوح لإيجاد ما يمكن أن يعطي الفعالية أكثر لهذه الضرائب والرسوم البيئية حتى تستطيع توجيه السلوكات البيئية لهذه المؤسسة، ومن بين النقاط التي تعتبر آفاقا للبحث ما يلي:

- اقتراح ضرائب ورسوم بيئية أخرى.
- توضيح كيفية توسيع الوعاء الخاضع للضرائب والرسوم البيئية.
- اقتراح الرفع من معدلات الضرائب والرسوم البيئية بالقدر الذي يمكن أن يعطيها الفعالية أكثر هذه الضرائب والرسوم البيئية.
- المضاعفة في غرامات التأخير في حالة عدم تسديد هذه الضرائب والرسوم البيئية.
- تقديم إضافات مرتبطة بتفعيل الإجراءات الرقابية المتعلقة بالتحصيل لهذه الضرائب والرسوم البيئية.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- 1- محمد اسماعيل بلال: السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005.
- 2- ناصر محمد العديلي: السلوك الإنساني والتنظيمي منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1995.
- 3- موسى اللوزي: التطور التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، طبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 4- عبد المعطي محمد عساف: السلوك الإداري في المنظمات المعاصرة، القاهرة، 1994.
- 5- ثامر البكري: التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2006.
- 6- الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد 26، الكويت، 2004.
- 7- ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي، ترجمة إنجي بنداري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2014، مصر.
- 8- فوزي شعبان مذكور، الإدارة الاستراتيجية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
- 9- كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، عمان 2001.
- 10- جورج دانيال غالي: تطوير مهنة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 11- ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان.
- 12- مركز جيل البحث العلمي، العدد 2، حزيران/ يونيو 2013.
- 13- ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي، ترجمة انجي بنداري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2014، مصر.
- 14- سعد العنزي، محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسة ادارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 48، 2007،

- 15- جورج دانيال غالي: تطوير مهنة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 16- عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 17- عبد الأمير عبد الحسين شياع، "استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، البحوث العلمية، جامعة بغداد، العراق، 2011.
- 18- احمد عبد الباقي، "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
- 19- عبد القادر عوينان، "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2008.
- 20- كمال رزيق: "دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، جامعة البلدة، العدد 05.
- 21- ربعة عطا الله السعدي، "الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي"، المجلات الأكاديمية العلمية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، جامعة كربلاء، العراق، العدد 20، 2012.
- 22- سعيد عبد العزيز، عثمان شكري رجب العشاوي، "اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 23- بوعزة عبد القادر، عامر الحاج دحو: "الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 24، العدد 108، 2018.
- 24- بن حَبَّب عبدالرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث / دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، جامعة قاصدي مزّاح ورقلة، 2012.
- 25- محمد مسعودي، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 15، 2014.

- 26- قرميط جيلالي وولد عمر الطيب، النظام الجبائي لحماية البيئية في الجزائر،
المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.
- 27- حمد حيمران، الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة
البليدة2، المجلد 4، العدد2، 10/12/2015.
- 28- بوقيمة سعاد، الجباية البيئية في الجزائر (واقع وآفاق)، رسالة ماجستير، كلية
العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،
2015.
- 29- القانون 83/03 المؤرخ في 05 فيفري 1983، المتعلق بحماية البيئة ، ج ر
العدد 06، الصادرة في 08 فيفري 1983.
- 30- صابر شويفر خديجة، مبدأ الملوث الدافع واعماله في التشريع الجزائري،
أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 ، 2019.
- 31- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام
القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود
معمرى، تيزي وزو ، 2013.
- 32- المرسوم التنفيذي رقم 06/198، المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط تنظيم
المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر العدد37، الصادرة في 04
جوان 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 22/167 المؤرخ في 19
أفريل 2022، ج ر عدد29، الصادرة في 24 أفريل 2022.
- 33- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة
الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة
الجزائر 2010.
- 34- بن عزة محمد وبن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات
الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية
بالجزائر، الملتقى العالمي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات
التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012.

35- لمليكي حياة، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدينة، المجلد7، العدد2، 24/06/2021.

36- مسعودي محمد، الجباية البيئية في الجزائر- الواقع والآفاق،- مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد13، العدد2، 2014/06/30.

37- مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد6، العدد1، 30/06/2013.

38- بن ماضي قمير، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- 1- Kleiner art: l'écologie commence dans l'atelier , L'expansion hiver, harvard, 1991/1992, P25 .
- 2- Emmanuelle Reynaud : Les déterminants de comportement de protection de l'environnement des entreprises, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises, Marseille, 1997, p21.
- 3- Evrard Yves , Pras Bernard, Roux Elyette : Market, Etudes et recherches en marketing, Dunod, Paris, 2000, p201
- 4- Florida Richard, Davison Derek : Gaining from green management, environmental management systems inside and outside the factory, California management review, 2001, p66.
- 5- Collins Troy Lisa, consumer environmental consciousness, a conceptual framework and exploratory investigation, American Marketing Association, summer 1993, p 106.
- 6- Devashish Pujari et Gillian Wright : design dimension of greener product, strategy results from a multicast study of companies in Britain and Germany, European Marketing Academy Procceding,1995, p 957
- 7- E. Viardot : l'intégration des contraintes de l'environnement naturel dans les choix stratégiques des grandes entreprises chimiques, Thèse de doctorat de gestion, Université de Nice- SophiaAntipolis, 1993, p 277.
- 8- Swerts-Sporck P. :Déclin du mouvement écologique, le progrès technique, 1/1993, p 38.

الملاحق

أسئلة المقابلة

المحور الأول: التعريف بنشاط المؤسسة من الجانب البيئي

1- ما نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه مؤسستكم؟

.....
.....

2- أي من الموارد الطبيعية يعتمد عليه نشاط مؤسستكم بشكل كبير؟

- المياه.....
- الطاقة.....
- المياه والطاقة معا.....

3- هل تقوم مؤسستكم بترشيد استعمال هذه الموارد الطبيعية؟

.....
.....

4- هل ينتج عم نشاط مؤسستكم مخلفات (نفايات)؟

- سائلة.....
- صلبة.....
- غازية.....

5- كيف تعالج مؤسستكم هذه المخلفات؟

إذا كانت :

- سائلة.....
- صلبة.....
- غازية.....

6- ما هي علاقة مؤسستكم بالإدارة البيئية المحلية؟

.....
.....

7- هل توجد بمؤسستكم مصلحة خاصة تهتم بالقضايا البيئية؟

.....
.....

المحور الثاني: الضرائب والرسوم البيئية بالمؤسسة الاقتصادية

1- هل يخضع نشاط مؤسستكم لضريبة أو رسم معين؟

.....
.....

2- ما نوع هذه الضريبة أو الرسم البيئي الذي يخضع له نشاط مؤسستكم؟

.....
.....

3- هل عبئ هذه الضريبة كبير بالنسبة لمؤسستكم؟

.....
.....

4- هل تؤثر هذه الضريبة البيئية على تكلفة المنتج وكيف؟

.....
.....

5- هل تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في وقتها المحدد؟

.....
.....

6- هل تعرضت مؤسستكم لعقوبات التأخير عند تأخرها في دفع الضريبة البيئية؟

.....
.....

7- هل تعرضت مؤسستكم للرقابة من طرف الدولة بخصوص هذه الضريبة البيئية؟

.....

8- هل تقترح مؤسستكم إعادة النظر في الضريبة البيئية (الوعاء، المعدل، التحصيل، وغيرها....)؟

.....

9- هل مؤسستكم على قناعة كافية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية؟

.....

المحور الثالث: مساهمة الضرائب و الرسوم في التقليل من حدة التلوث البيئي

1- هل تساهم مؤسستكم في التقليل من حدة التلوث البيئي؟

.....
.....

2- هل التقليل من حدة التلوث البيئي سببه الضريبة البيئية؟

.....
.....

3- هل تعتمد مؤسستكم على تقنية إعادة التدوير؟

.....
.....

4- كيف تتصرف مؤسستكم مع النفايات الغير القابلة للتدوير؟

.....
.....

5- هل تستخدم مؤسستكم الحرق أو الردم مثلا في معالجة لعض النفايات الغير القابلة للتدوير؟

.....
.....

6- هل سبب معالجة هذه النفايات الغير القابلة للتدوير بهذه الطرق سببه هو الضريبة البيئية؟

.....
.....

7- هل شاركت مؤسستكم في أيام دراسية أو ملتقيات علمية لها علاقة بالحفاظ على البيئة من التلوث؟

.....
.....

المحور الرابع: مساهمة الضرائب والرسوم البيئية في تغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط
وبعث الإبداعات البيئية بالمؤسسة الاقتصادية.

1- هل قامت مؤسستكم بتغيير الأجهزة المرتبطة بالنشاط نحو التي لها آثار ايجابية على
البيئة؟

.....
.....

2- هل تغيير الأجهزة مرتبط بالضريبة البيئية؟

.....
.....

3- هل تغيير الأجهزة هو من أجل الحصول على ميزة تنافسية لمنتجاتكم؟

.....
.....

4- هل تعرضت المؤسسة لمضايقات من قبل المجتمع المدني بخصوص هذه الأجهزة
المرتبطة بالنشاط التي لها آثار سلبية على البيئة؟

.....
.....

5- هل واجهت المؤسسة ضغوطات من قبل محيط المؤسسة أو الدولة بخصوص تغيير
هذه الأجهزة؟

.....
.....

6- هل تفكر مؤسستكم في ابتكار أو جلب أجهزة مرتبطة بالنشاط يكون لها تأثير أقل
خطورة على البيئة؟

.....
.....

7- هل الاهتمام بالإبداع في المجال البيئي مرده الوعي بالبيئة أم بسبب الضرائب
والرسوم البيئية؟

.....

8- هل تعتمد مؤسستكم على الطرق النظيفة في الإنتاج؟

.....

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	إهداء
أ- ز	مقدمة
الفصل الأول: دراسة نظرية للسلوك البيئي	
10	تمهيد
11	المبحث الأول: ماهية السلوك البيئي
11	المطلب الأول: مفهوم السلوك البيئي
19	المطلب الثاني: محددات السلوك البيئي
33	المطلب الثالث: أنماط السلوك البيئي
37	المبحث الثاني: ماهية الضرائب البيئية
37	المطلب الأول: تعريف الضرائب البيئية
39	المطلب الثاني: أهداف ومزايا ومبادئ سياسة الضريبة البيئية
42	المطلب الثالث: أنواع الضرائب البيئية
44	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الضرائب والرسوم البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

47	المطلب الأول: الجانب الردعي والتحفيزي للضرائب البيئية
50	المطلب الثاني: استخدام الضريبة البيئية لتغيير السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
55	المبحث الثاني: الإطار القانوني للضرائب والرسوم البيئية في التشريع الجزائري
55	المطلب الأول: أساس فرض الضرائب والرسوم البيئية
59	المطلب الثاني: آليات تحديد الضرائب والرسوم البيئية وتصنيفاتها
65	المطلب الثالث: الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على المقابلة
82	خلاصة الفصل
84	خاتمة
/	قائمة المصادر والمراجع
/	الملاحق
/	فهرس المحتويات
/	فهرس الجداول والأشكال
/	الملخص

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول
43	الجدول رقم (01): نماذج على الضرائب والرسوم البيئية في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
66	الجدول رقم (02) : طريقة سير المقابلة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية
67	الجدول رقم (03): إجابات مجموعة المؤسسات محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة
68	الجدول رقم (04): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (المخلفات الناتجة عن النشاط - طرق معالجتها).
69	الجدول رقم (05): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (علاقة المؤسسة الاقتصادية بالإدارة البيئية على المستوى المحلي - إمكانية وجود مصلحة بيئية بالمؤسسة)
71	الجدول رقم (06): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة.
72	الجدول رقم (07): إجابات مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة.
74	الجدول رقم (08) : إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة
75	الجدول رقم (09): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة:
77	الجدول رقم (10): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة

78	الجدول رقم (11): إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة.
79	الجدول رقم (12): نقاط التوافق والاختلاف في إجابات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب كل محور من أسئلة المقابلة

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل
21	الشكل رقم (01): محيط المؤسسة وأهم المتعاملين معها
26	الشكل رقم (02): تأثير الضغوطات الخارجية على المؤسسة

الملخص:

المؤسسة الاقتصادية عموما خاصة تلك الموجه لها أصعب الاتهام بعدائها للبيئة، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان البعد البيئي أثناء ممارسة أنشطتها. لتساهم بذلك في التقليل من حدة التلوث البيئي، كما يجب عليها أن تعتمد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية وبالأخص القابلة للنفاد منها لتضمن نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد.

تتدخل الدول لتوجيه هذه السلوكيات من خلال مختلف الضرائب والرسوم البيئية، وحتى تستطيع الضغط على هذه المؤسسة يجب عليها تفعيل هذه الضرائب والرسوم. هذه الأخيرة بمعدلاتها الضعيفة وأوعيتها وطرق تحصيلها، لم تستطع توجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الضرائب البيئية، الإنتاج الأخضر، الرسوم البيئية، السلوك البيئي، البعد البيئي.

Résumé :

The economic enterprise in general, especially the one that is accused of being hostile to the environment, must take into account the environmental dimension while carrying out its activities. In order to contribute to reducing the severity of environmental pollution, it must also adopt rationality in the use of natural resources, especially those that can be accessed, to ensure the share of future generations of these resources.

Countries intervene to direct these behaviors through various environmental taxes and fees, and in order to be able to put pressure on this institution, they must activate these taxes and fees. The latter, with its weak rates, containers, and collection methods, could not direct the environmental behavior of these economic institutions in Algeria.

